obeikandl.com

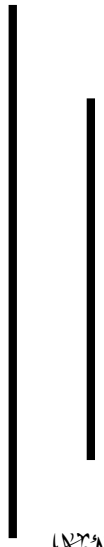

الفصل الأول

الثورتان وعوامل النشأة

obeikandl.com

الفصل الأول

الثورتان وعوامل النشأة

إن نشوء حالة ثورية في وطن من الأوطان هو ظرف لا يصنعه طرف واحد أو تنظيم معين مهما كانت كفاءته ، وإنما نشوء الحالة الثورية يجيء نتيجة أوضاع اجتماعية ، واقتصادية تتراكم فوق بعضها ، ثم تطرأ حادثة ، أو أحداث تقنع الكل أن الأمر الواقع قد تردى إلى حد لا يرضى إصلاحه ، وأنه وصل بما لا يقبل الشك إلى طريق مسدود .

وهكذا فإن الحالة الثورية في وطن لا يخلقها من العدم فرد بذاته أو جماعة بعينها بالقصد أو بالتدبير لأنها تاريخيّاً وعمليّاً أكبر وأعمق من أي قصد أو تدبير وكل ما هناك أن هذه الحالة تصبح احتمالاً مفتوحاً لأي طرف أو تنظيم يستطيع تحليل عناصرها، وتشخيص عوارضها، والتصدي لقيادتها في اللحظات الحاسمة [1]

وفي هذا الفصل نعرض للأسباب التي أدت إلى قيام ثورتي : يوليو ويناير .

دعائم نظام الحكم قبل ثورة يوليو

كان نظام الحكم في مصر منذ توقيع معاهدة الجلاء سنة ١٩٣٦ يستند إلى ثلاث دعائم :

١- السفارة البريطانية ممثلة في المندوب السامي البريطاني .

٢- القصر ممثلاً في الملك فاروق وحاشيته .

([1]) محمد حسنين هيكل " ملفات السويس " دار الشروق ص ١٦٩ .

obeikandl.com

٣- الرأي العام المصري ممثلاً في حزب الوفد .

وفساد الحكم في مصر قبل الثورة يرجع للإنجليز الذين لا يهمهم استقرار الحكم في مصر وللملك الذي كان يفرض أحزاب الأقلية الضعيفة حتى تعمل على تنفيذ رغباته ويقيل وزارة الأغلبية التي كان الشعب يختارها وتعمل على تقدم المجتمع ورفاهيته ، وفي الفترات التي حكمت فيها وزارة الأغلبية (وزارة الوفد) وهي سبع سنوات على فترات متقطعة قامت خلالها بأعمال عظيمة خدمة لمصر والمصريين كحرية إبداء الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، ومساواة جميع المصريين أمام القانون ، وحرمة الملكية ، وفصل السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، فالسلطة التشريعية يتولاها البرلمان الذي يضم ممثلي الشعب المنتخبين ، والسلطة التنفيذية تتولاها الوزارة ، والوزارة ليست مسئولة أمام الملك إنما أمام البرلمان .

وظلت الحياة السياسية في مصر على النحو التالي استعانة الملك فاروق بحكومات الأقلية التي لم تحقق إنجازا حقيقيّاً ملموساً لمصر ، وإقصاء حكومة الأغلبية التي كان يمثلها في ذلك الوقت حزب الوفد ؛ لذا استمر نضال الشعب المصري من أجل حياة دستورية حقيقية تعمل على إجلاء الإنجليز عن مصر ، وإجبار الملك على احترام الدستور ، والكف عن نزواته التي فاحت رائحتها النتنة في كل مكان .

أما عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية قبل ثورة يوليو فإن سوء ملكية الأراضي الزراعية قد شكل ظاهرة الإقطاع الخطيرة ، وأدى إلى خلل واضح في توزيع الأرض الزراعية ففي الوقت الذي كان يملك فيه ١٢ ألف فرد فقط ثلث الأراضي الزراعية في مصر نجد أن حوالي ثلاثة ملايين فرد يملكون ثلثي هذه الأراضي الزراعية ، كما أن ٢٧ مالكاً من الأسرة المالكة وحدهم كانوا يمتلكون ١٤٣ ألف فدان، وأصبحت

الأغلبية من الفلاحين من المعدمين واضطروا إلى العمل كمستأجرين صغار أو عمال زراعيين يعانون الفقر والحاجة لم يكن للعمال حقوق تحميهم من استبداد وتحكم أصحاب الأعمال فلا قانون للمعاشات ولا تأمينات اجتماعية أو تعويضات محددة في حالة الإصابة ولذلك كان كبار الرأسماليين يبتزون عرق العمال ويستغلون جهدهم دون وجود أي قوانين لحمايتهم . ([1])

وبلغ سيل الفساد الزبى وفشل كل من الملك فاروق ممثل الشرعية ، وحزب الوفد ممثل الأغلبية في معالجته ، ولماذا يعالجونه وهم أكبر المستفيدين منه . مما استوجب التغيير فحال البلاد لم يعد السكوت عنه ممكناً .

ونتيجة لحالة الفوضى التي عمت البلاد ، والضغط الشعبي المتزايد ، وما حدث في حرب فلسطين من فساد وخيانة كل هذا أدى إلى ظهور جماعات لا تؤمن بالحياة البرلمانية ولا بالأحزاب ، إنما تتبنى أفكاراً أيديولوجية تؤمن بها وترى أنها هي السبيل الوحيد الصالح للبلاد والعباد من هذه الجماعات : جماعة الإخوان المسلمين ، وجماعة مصر الفتاة ، وجماعة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني "حدتو" الشيوعية .

وهذه الجماعات كانت ترى أن الفساد يضرب أطنابه في كل أجهزة الحكم حيث يتحكم في البلاد ملك مستهتر منغمس في الفسق والفجور تحوطه حاشية لا همَّ لها إلا إشباع شهواتهم ، وملء بطونهم بالمال الحرام على حساب الشعب البائس الفقير. والشعب المصري مطحون منهوب تحت الاحتلال البريطاني ، والعرش والمستغلين من الأجانب وأعوان الاستعمار من الخونة المصريين ، وأن إنقاذ شعب مصر من الاحتلال البريطاني الحكم الملكي الفاسد لن يتأتى إلا بثورة مسلحة يتولاها ويدبر لها المخلصون من الشباب في الجيش والشعب .

([1]) اللواء جمال حماد " ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ " روز اليوسف ص ٢٣٦ .

درس في أسباب نشأة التنظيمات السرية

إن انتشار الفساد ، والتوزيع الجائر لثروات البلاد ، ووقوع البلاد تحت الاحتلال الأجنبي ، واستبداد الحاكم وفساده ، وحرمان الشعب من اختيار من يمثله ويقوم على مصالحه يؤدي ذلك حتماً إلى ظهور تنظيمات سرية وانقلابات مسلحة ، وانتشار الفوضى .

ونظام الأحزاب المصرية منذ نشأته سعى إلى استغلال الشعب في الصراع من أجل الحكم ، في الوقت الذي كان ينبغي على كافة الأحزاب نشر الوعي السياسي بين الناس لا الدعوة لتأييد حزب ما بالحق وبالباطل ومعاداة الأحزاب الأخرى بالحق وبالباطل دون مراعاة مصلحة البلاد وأمنها ، مما نتج عنه بلبلة في الأفكار وأدى إلى ظهور جماعات لا تؤمن بالحياة البرلمانية ولا بالأحزاب الدستورية ، إنما تتبنى أفكاراً أيديولوجية تؤمن بها وترى أنها هي السبيل الوحيد الصالح للبلاد والعباد ، وبعض هذه الجماعات لجأ إلى العنف لتغيير الواقع فسالت الدماء الطاهرة، وأزهقت الأرواح البريئة ، وسادت الفوضى ، وافتقر الناس للأمان والاستقرار .

ضباط الجيش المصري وتردي الأحوال في مصر

لم يكن ضباط الجيش بعيدين عما يجري في مصر بل كانوا ،كغيرهم من الموطنين المخلصين ، مشغولون بالحالة التي وصلت إليها البلاد ، وطريق الخلاص من تردي الأوضاع .

يقول جمال منصور الذي ابتدع اسم " الضباط الأحرار " وكتب أول منشور موقع به : " كنا نعيش فترة عصيبة من الزمان عاشها كل شباب مصر . كان البلد يغلي بكل التيارات المتصارعة ، وكان إطار السلطة السياسية الحاكمة – الإنجليز ، والقصر ، والأحزاب السياسية – والنظام الاجتماعي يتمزقان بعنف فوق صخرة الأمواج الصاخبة غير قادرين على الحل ولا الخروج من الدوامة ولا مواجهة المستقبل، الأمر الذي كان لا مفر معه من الانهيار . ومازلت أذكر حينما كنا نهرع في صباح

الاثنين إلى بائع الصحف لكي نحصل على نسخة من مجلة " روز اليوسف " لنقرأ الصفحات الأولى من المجلة وبها مقالة إحسان عبد القدوس الناقدة للأوضاع في البلاد بكل جرأة وشجاعة .. ثم ظهرت جريدة الاشتراكي التي كان أحمد حسين يكتب فيها مقالاً بالصور وعلى اتساع الصفحتين وفي قلب الجريدة كنا نجد صوراً متعددة تعبر عن البؤس والعري والحرمان ، صوراً للطبقة العريضة من شعب مصر وأبنائه وأطفاله ، صوراً ناطقة بجوع البطون وجفاف الحلوق وأحاطت كل هذه الصور بكلمتين في عبارة واحدة " رعاياك يا مولاي "

لقد عشنا تلك الفترة التي شاهدت قمة الفساد لملك البلاد . الملك الذي حكم بالسلطة المطلقة فكانت المفسدة المطلقة ، والأحزاب التي كانت تتناحر فيما بينها رغبة في الحكم وسلطانه وكراسيه . وأحسسنا بغياب أبسط ملامح العدالة الاجتماعية ، والهوة السحيقة التي تفصل بين فئة محدودة تملك كل شيء وطبقة عريضة لا تملك أي شيء . فكان نصف في المائة من المصريين يملكون تسعين في المائة من الأرض الاجتماعية ، وكانت العائلة المالكة وحدها تملك ما يقرب من نصف مليون فدان " ([1])

وبدأ طوفان من الأسئلة يغزو رءوس هؤلاء الضباط الوطنيين صغار السن ، كيف أساعد في إصلاح هذا الفساد ؟ وأي طريق أسلك لأصل لتحقيق أهدافي ؟ هل أنضم لحزب من الأحزاب ؟ أم ألجأ إلى تنظم من التنظيمات السرية ؟

لقد استنفدت الأحزاب الموجودة كل مقوماتها ، ولم يعد يرجى منها إصلاح لذا بدأ هؤلاء الضباط في الانضمام إلى هذه التنظيمات لعلهم يجدون عندها الإجابة عن تلك الأسئلة .

([1]) جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ١٢ ، ١٣ .

وفي حين وجد الضباط في تلك الجماعات التنظيم الذي ينقص قوتهم وجدت هذه الجماعات في هؤلاء الضباط القوة التي تنقص تنظيمهم ، ومن هنا جاء انضمام الضباط إلى هذه التنظيمات سرية التي زاد نشاطها مع تردي أحوال البلاد .

يقول عبد اللطيف البغدادي (عضو مجلس قيادة الثورة) : " كنا نحن ضباط الجيش عندما نناقش أحوال بلادنا، وما وصل إليه حالنا باحثين ومنقبين عن مخرج لنا مما نحن فيه لكسر تلك الحلقة الفولاذية، التي كانت مضروبة حول شعبنا، لا نجد أمامنا من سبيل ولا طريق لكسر تلك الحلقة إلا بتفجير ثورة قادرة على تغير هذا الهيكل كله من أساسه، تغييراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: وقادراً قبل كل شيء على التصدي للاستعمار الذي كان لا يزال رابضاً على أرض وطننا والعمل على تصفيته وإنهائه. لأن استمرار وجوده يضيع أملنا المنشود في التغيير لأنه سيقف عقبة في طريقه وسيتصدى له".

ولم يكن هناك ، في ذلك الوقت ، منظمات وقوى سياسية قائمة لديها نظرة ضباط الجيش الوطنيين إلى الأوضاع القائمة في البلاد، غير جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ومنظمات أخرى، كالجناح اليساري من حزب الوفد والمنظمات الشيوعية المختلفة المتصارعة مع بعضها في ذلك الحين. ولم تكن تلك المنظمات تملك القوة ولا القدرة على القيام بهذه المهمة دون أن يساندها الجيش، وأما باقي الأحزاب الأخرى السياسية في مصر فكانت على قمة السلطة فيها الباشاوات أصحاب الإقطاعيات الزراعية والأملاك الواسعة، وكانوا هم سعداء بما هم فيه من يسر في الحياة ولا يفكرون فيما وصل إليه حال مصر .

كان الجيش في عام ١٩٤٩ جريحاً ومطعوناً من أثر الهزيمة في حرب فلسطين. إضافة إلى ضعف تيار العمل السياسي في تنظيماته؛ فقد عجز تنظيم الحرس الحديدي عن إيجاد دوافع جديدة للاغتيال، وخاصة أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان قد

ضعف أثره، بعد نجاح وزارة الوفد في الانتخابات نجاحاً كبيراً معبراً عن تأييد شعبي جارف، وهكذا توقفت حركة الحرس الحديدي. (1)

الضباط الجيش والتنظيم السري للإخوان المسلمين

كانت جماعة الإخوان المسلمين أكبر التنظيمات التي جذبت الضباط الثائرين على فساد الأحوال أو انجذب إليها هؤلاء الضباط لما للدين ورجاله من مكانة في قلوب المصريين يفزعون إليه في وقت الشدائد ولما كانت تتمتع به الجماعة من قوة تنظيمها وقوة تأثير مرشدها ، وهذا لا يمنع من انضمام بعض الضباط إلى تنظيمات شيوعية ، وفي بعض الأحيان كان الضابط يجمع بين انضمامه للتنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين وعضويته في تنظيم شيوعي كما هو الحال مع خالد محيي الدين .

إن صلة الضباط بالإخوان تعود إلى الحرب العالمية الثانية ، ولكنها لم تظهر كتيار رئيسي في مجال الحركة السياسية بالجيش إلا بعد انتهاء الحرب . ولم تكن اتصالات الأخوان المسلمين مقتصرة على فرد أو أفراد محدودين ، وإنما كانت منتشرة مع أكبر عدد متاح لهم من الضباط . (2)

في سنة ١٩٤٣ بدأ الإخوان المسلمون تنظيماً سريّاً لضباط الجيش برئاسة محمود لبيب (وكيل جماعة الإخوان المسلمين) وعن هذا التنظيم يقول حسين حمودة أحد أعضاء ذلك التنظيم وأحد الضباط الأحرار بعد ذلك : " كانت الخلية الرئيسة في تنظيم الإخوان المسلمين داخل القوات المسلحة مكونة من سبعة ضباط هم : عبد المنعم عبد الرءوف ،وجمال عبد الناصر ، وكمال الدين حسين ،وسعد توفيق ، وخالد محيي الدين ، وحسين حمودة ، وصلاح خليفة . " (3)

---

(1) خالد بن سلطان بن عبد العزيز موسوعة "مقاتل من الصحراء " على شبكة المعلومات الالكترونية.البحث الخاص بثورة ٢٣ يوليو الفصل الثالث (الضباط الأحرار) .
(2) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يولية " الهيئة المصرية العامة للكتاب . الجزء الأول ص ١١٣ .
(3) حسين حمودة " أسرار حركة الضباط الأحرار و الإخوان المسلمون " الزهراء للإعلام العربي ص ٣٣- ٣٤

وتروي لنا مذكرات عبد المنعم عبد الرءوف تكوين الخلية الأولى للضباط الإخوان المسلمين من سبعة هم : عبد المنعم عبد الرءوف ، وعبد الناصر ، وحسين حمودة ، وكمال الدين حسين ، وسعد توفيق شقيق زوجة حسين حمودة ، وصلاح الدين خليفة ، وخالد محيي الدين . [1]

وظلت هذه الخلية تعمل سراً طيلة أربع سنوات وأربعة أشهر بدءاً من عام ١٩٤٤ حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ لضم أكبر عدد ممكن من الضباط إلى صفوف هذا التنظيم السري واتسع هذا التنظيم وتكونت خلايا جديدة فرعية منبثقة من الخلية الرئيسة فشكل كل فرد من أفراد الخلية الرئيسية خلية فرعية لا تزيد عن سبعة أفراد وكان محمود لبيب يحضر الاجتماع الأسبوعي للخلية الرئيسية ويحضر أيضاً الاجتماعات نصف الشهرية للخلايا الفرعية ، وصار محمود لبيب هو حلقة الاتصال بين الضباط المنضمين للتنظيم ليس في الجيش فقط بل وفي الطيران أيضا.

واتسع نطاق العمل السري ليشمل قطاع المدنيين من شباب الإخوان المسلمين " [2] وفي عام ١٩٤٦ حَلَفَ الضباط السبعة [3] اليمين وأُخِذَ عليهم العهد ، واتفقوا مع عبد الرحمن السندي على أن قوموا بتدريب شباب الإخوان من أعضاء التنظيم السري على استعمال الأسلحة ، وكانت التدريبات تتم في صحراء حلوان وجبل المقطم وفي محافظة الشرقية ومحافظة الإسماعيلية ، وقد اشترك جمال عبد الناصر في تدريب شباب الإخوان المسلمين عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧ ، وكان التدريب يتم على الأسلحة

([1]) عبد المنعم عبد الرءوف "أرغمت فاروق على التنازل عن العرش" دار الزهراء للإعلام العربي ص٤٣

([2]) حسين حمودة " أسرار حركة الضباط الأحرار " مرجع سابق ص ٣٣ ، ٣٤

([3]) الضباط السبعة هم حسب الأقدمية في كشف الجيش المصري وقت ذاك . ١- اليوزباشي عبد المنعم عبد الرءوف . ٢- اليوزباشي جمال عبد الناصر حسين (رئيس جمهورية مصر بعد محمد نجيب) . ٣- الملازم أول كمال الدين حسين (عضو مجلس قيادة ٢٣ يوليو ٥٢) . ٤- الملازم أول سعد حسن توفيق . ٥- خالد محيي الدين (عضو مجلس قيادة ٢٣ يوليو ٥٢) . ٦- الملازم أول حسين محمد أحمد حمودة . ٧- الملازم أول صلاح الدين خليفة . نقلا عن حسين حمودة " أسرار حركة الضباط الأحرار" مرجع سابق ص ٣٣ .

الصغيرة مثل الطبنجات والبنادق والرشاشات القصيرة والقنابل اليدوية وأساليب النسف والتدمير بأصابع الجيلجنيت وأسلوب استخدام زجاجات المولوتوف ضد دبابات العدو . والتدريب كان يتم لرؤساء الخلايا وهم يدربون الأفراد التابعين لهم بدورهم .

وشهدت مدن مصر : القاهرة ، والإسكندرية ، ومدن قناة السويس خلال عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧ حرب عصابات مسلحة ضد قوات الاحتلال البريطاني وكان القائمون بهذا الكفاح المسلح ضد المحتلين شباب التنظيم السري لجماعة الإخوان المسلمين برئاسة عبد الرحمن السندي بعد أن أقام عبد المنعم عبد الرءوف ، وجمال عبد الناصر ، وحسين حمودة وبقية الزملاء من الضباط بتدريب هؤلاء الشباب على استعمال الأسلحة بأسلوب حرب العصابات (اضرب واهرب) .

اضطرت الحكومة البريطانية إزاء اشتداد حوادث الإرهاب المسلح ضد جنودها إلى إجلاء قواتها عن القاهرة والإسكندرية عام ١٩٤٧ . وكان الفضل في تحقيق فهذا الجلاء إلى شباب الإخوان المسلمين الذين شنوا حرب عصابات ضد الإنجليز وكان ذلك بتوجيه الضباط السبعة . [1]

كانت هذه رواية حسين حمودة عن علاقة الضباط الأحرار بالتنظيم السري للإخوان المسلمين وقد أكد هذه العلاقة كثير من الضباط الأحرار مثل خالد محيي الدين ، وكمال الدين حسين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، حسن إبراهيم ، وثروت عكاشة ، وأحمد حمروش وغيرهم بالإضافة إلى كتَّاب الإخوان المسلمين .

حال الضباط بعد حرب فلسطين

عاد ضباط الجيش المصري من فلسطين إلى ثكناتهم يمضغون آلام الفشل ويجترون مرارة الهزيمة . ولم يكونوا مسئولين عن كل ذلك ولكن كانت القيادة السياسية هي المسئولة فهي التي أعلنت دخول الجيش الحرب دون تدريب ولا تسليح وهي التي أعلنت نهاية الحرب وصدقت على اتفاقية الهدنة .

([1]) حسين حمودة " أسرار حركة الضباط الأحرار" مرجع سابق ص ٣٥- ٣٨

كانت حالة الجيش بعد الهزيمة سيئة للغاية وكانت علامات الامتعاض وعدم الرضا ظاهرة على ملامح كل وطني حر . وصارت النفوس مهيأة لتقبل الكثير من الآراء الثورية الجديدة . وكان الحديث بين الضباط هو حديث الأسى الممزوج بالرغبة في التخلص من آثار الهزيمة وممن تسبب فيها .

وأدرك الضباط أن فساد الأحوال داخل البلاد كانت هي سبب المباشر في هزيمة الجيش في فلسطين ، وإذا أرادوا إصلاح الجيش وتطهيره من المفسدين فعليهم أولاً إصلاح أحوال البلاد وتطهيرها من المفسدين .

كان أول من أدرك هذه الحقيقة وصرح بها هو محمد نجيب : " في فلسطين اكتشفت أن العدو الرئيسي لنا ليس اليهود إنما الفساد الذي ينخر كالسوس في مصر والذي كان يتمثل في الملك وفي كبار القواد والحاشية والإقطاع وباقي عناصر النظام ودعائمه في مصر ." [1]

بعد الحرب التقى الأصدقاء من ضباط الجيش من جديد واتفقوا على الاستفادة من ذلك واستغلال الحالة السيئة التي تعم الجيش ، والسعي لتكتل أكبر عدد من الضباط حول الحركة ، وذلك بالاستمرار في سياسة المنشورات مع التركيز على أحداث فلسطين والهزيمة التي لحقت بالجيش ومن المسئول عنها ومن يدفع الثمن ، وأين الخلاص .

أصبحت قلوب الضباط بعد حرب فلسطين أكثر تقبُلاً لما يُقال في السر وفي العلن. وكانت مجموعة الضباط تتحدث معاً داخل الثكنات دون خوف أو تردد وتسعى إلى التعرف على الطريق الذي ينقلها إلى عالم جديد ،ترى فيه مصر وجيشها في ثوب جديد . [2]

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ط٢ ص ٨١

(2) جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " مرجع سابق ص ٣٣

ولم يقف ضباط الجيش الشرفاء عاجزين أمام ما رأوا من فساد وإفساد في حرب فلسطين بل عملوا على التعاون مع حكومة الوفد الجديدة على كشف هذا الفساد وتعرية المفسدين ، ولكن الوفد لا يرى في ضباط الجيش إلا حرَّاساً للوطن ينفذون ما يلقى إليهم من أوامر ، ولا دخل لهم بشئون السياسة والحكم .

علاقة الضباط الأحرار بالتنظيم السري للإخوان المسلمين

كان نشاط التنظيم السري للضباط التابع للإخوان المسلمين قد توقف قبل حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وبعد الحرب كان لقاء عبد الناصر برئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي الذي حقق معه لأنه ضُبِط لدى الجهاز السري للإخوان كتاب من كتب الجيش الممنوع تداولها للأفراد المدنيين والتي يقتصر توزيعها على ضباط الجيش وهو كتاب " استخدام القنابل اليدوية " وفي أعلى الصفحة الأولى للكتاب وُجد اسم "اليوزباشي جمال عبد الناصر" ؛ لذا حرص عبد الناصر على أن يقطع صلته بالتنظيم السري القديم وبدأ تنظيماً جديداً من عناصر التنظيم السري للإخوان المسلمين في القوات المسلحة ومن عناصر أخرى من الضباط الذين قاسموه محنة الفالوجا .

وعن هذا التنظيم الجديد يقول حسين حمودة في مذكراته : " قال لي جمال عبد الناصر : إنه بموت حسن البنا ومحمود لبيب انقطعت صلة الإخوان المسلمين بالتنظيم السري لضباط الجيش الذي بدأه محمود لبيب سنة ١٩٤٣ ، وأنه يرى لدواعي الأمن قطع الصلة بعبد الرحمن السندي رئيس التنظيم السري المدني لشباب الإخوان وبخاصة بعد الحديث الذي دار بين جمال عبد الناصر وإبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء بشأن قيام عبد الناصر وبعض رفاقه من الضباط بتدريب شباب الإخوان المسلمين على استعمال الأسلحة قبل حرب فلسطين .

وقال إن تسرب هذه الأنباء للحكومة ربما كان بسبب تعرض بعض شباب الإخوان المسلمين المعتقلين في عهد إبراهيم عبد الهادي للتعذيب في السجون بواسطة رجال البوليس السياسي .

فوافقته على عدم الاتصال بعبد الرحمن السندي ضماناً لأمن تنظيم الضباط ولكني تناقشت مع جمال عبد الناصر في الشروط الواجب توافرها في الضباط الذين سنضمهم للتشكيل الجديد .. فقلت لجمال عبد الناصر إننا انضممنا للإخوان على أساس مبادئهم التي اقتنعنا بها وهي أن يكون الحكم بكتاب الله تعالى وسنة نبينا ﷺ فقال اطمئن من هذه الناحية فما دام زمام الأمور سيكون في يدنا فسوف نحكم بالقرآن الكريم إن وفقنا الله في الاستيلاء على السلطة في مصر .

وقال جمال عبد الناصر : إنه اتفق مع محمود لبيب على أن يكون اسم التنظيم الجديد " الضباط الأحرار " حتى تبعد الشبهة عن الإخوان المسلمين وكان ذلك قبل وفاة محمود لبيب ، وقال عبد الناصر : إن التنظيم الجديد لن يكون على أساس المعرفة والصداقة كالتنظيم السابق الذي بدأه محمود لبيب سنة ١٩٤٣ فتلك كانت مرحلة تحضيرية لا بد منها .

أما التنظيم الجديد فيتمشى طبقاً لتنظيم الجيش فسنحاول أن نوجد لنا في كل كتيبة أو وحدة من وحدات الجيش خلية من الضباط الأحرار حتى يمكن السيطرة على الجيش عند قيام الثورة . " (١)

وكان استمرار صدور المنشورات، وتوقيع "الضباط الأحرار"، إعلاناً عن بداية مرحلة جديدة، بعد فترة امتدت خلال السنوات من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٩، عندما كانت تصدر للجيش منشورات من تنظيم الضباط الإخوان، وتنظيم الشيوعيين، بتوقيع (رجال الجيش) ومنشورات مجهولة كانت تُنسب للحرس الحديدي. ومنذ صدرت منشورات الضباط الأحرار، توقفت القوى السياسية عن إصدار منشورات خاصة بها، وكان هذا إعلاناً عن نوع من الوحدة التنظيمية . (2)

(1) حسين حمودة " أسرار حركة الضباط الأحرار " مرجع سابق ص ٧٤ ، ٧٥ .
(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز موسوعة مقاتل من الصحراء " مرجع سابق .

obeikandi.com

يقول خالد محيي الدين: "مع تواصل صدور المنشورات بدأت بعض الشائعات تحاول التهوين من أمرها، وتقول إنها تصدر عن مدنيين، من خارج الجيش، وأنه لا وجود لشيء اسمه "الضباط الأحرار". ولهذا، وبعد المنشور الخامس، بدأ الضباط الأحرار يفكرون في حيلة لإقناع الضباط بأن هذه المنشورات تصدر عن زملائهم، ومن بين صفوفهم. واهتدوا إلى حل لهذه المشكلة، فكان المنشور من صفحة واحدة، وعلى الصفحة الأخرى أصدرنا مجلة سميت "صوت الأحرار" وكانت تحتوى على أخبار من الجيش، أخبار لا يمكن أن يتعرف عليها إلا الضباط، وكانوا ينشرون الخبر ويعلقون عليه . " (1)

ومع اتساع نشاط الضباط الأحرار كان من الضروري أن يعيد تنظيم الضباط الأحرار أنفسهم، وشكلوا لجان لمناطق القاهرة، رفح، الإسكندرية، وكل لجنة تمثل فيها الأسلحة المختلفة، وفي الوقت نفسه، كانت هناك لجنة قيادية، في كل سلاح. أي كان هناك محوران للقيادة: لجنة للمنطقة، ولجنة للسلاح. (2)

لما قام الكفاح في القنال في أكتوبر سنة ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة ، لم يشترك الجيش في المعركة لأن الظروف لم تكن مواتية لاشتراكه فيها ، ولكن بعض ضباط الجيش ساهموا سراً بتدريب الفدائيين على حرب العصابات وإمدادهم بالسلاح والذخيرة والمفرقعات وبالمساهمة الشخصية فيها . (3)

وبعد حريق القاهرة فإن الجيش هو الذي أعاد الأمن والنظام ، وأوقف الحريق والنهب والفوضى وشاهد الضباط الأحرار مبلغ ما جره انحدار الحكم وفساده على البلاد من كوارث وويلات ، وأي كارثة أكبر من شبوب الحرائق التي كادت تدمر عاصمة البلاد ورمز حضارتها .

(1) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ٩٢
(2) نفسه ص ١٠٧ ، ١٠٨
(3) عبد الرحمن الرافعي " مقدمات ثورة ٢٣ يوليو " الدار القومية للطباعة والنشر ص ١١٤ .

obeikandl.com

ومن هنا سارعوا الخطى في إعلان الثورة وقدموا موعدها عما كانوا يعتزمون من قبل . (1)

فساد فاروق وحمايته للمفسدين

واصل الملك تصرفاته الحمقاء فبعد إثارة الشعب ضده بفضائحه (نساء ، وقمار، وعبث) راح يثير ضباط الجيش ضده فقد عين أحد رجاله في الجيش – اللواء حسين سري عامر – مديراً لسلاح الحدود بدلاً من اللواء محمد نجيب الذي نقل إلى المشاة ، وكان نجيب شخصية محترمة ومحبوبة ومثقفة فهو حاصل على ليسانس الحقوق وعلى ماجستير ، وخريج كلية أركان حرب .

أما حسين سري عامر فقد كان وجوده عاراً على الجيش المصري كله ؛ فقد ارتبط اسمه أكثر من مرة بتهريب المخدرات وبيع الأراضي بالطرق غير المشروعة ، واتهم بشراء الأسلحة المتخلفة من الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية وبيعها للجيش المصري بأسعار خرافية بخلاف اتهامات أخرى مثل سرقة ونهب أموال البدو ، ومصوغات نسائهم ، ومثل جرائم الرشوة والتزوير .

وكان الملك يشترك شخصيّاً في مثل هذه العمليات ، خاصة عمليات بيع السلاح، وفي عام ١٩٥٠ شكلت لجنة تحقيق في الانحرافات والمخالفات التي ارتكبت داخل الحدود ، ووصلت إلى ٦٠٠ جريمة كان أغلبها من فعل حسين سري عامر ، وانتهى التحقيق بإدانته ، وعندما رفع محمد نجيب نتيجة التحقيق إلى إسماعيل شيرين تمهيداً لرفعها على الملك ، قال : الملك لن يفعل له أي شيء لأن حسين سري صديقه ، وأنت ستكسب عداوته وعداوة الآخرين بلا طائل . فقلتُ له : أنا أصر على رفع التقرير للملك . وفعلاً رفع التقرير للملك . لكن الملك بدلاً من أن يعاقب حسين سري عامر على جرائمه طلب مني أن يرقى ترقية استثنائية . ورفضت . فصعَّد الملك

(1) نفسه ص ١٣١

obeikandl.com

الموقف ، فأمر بترقيته استثنائيّاً مديرا للسلاح بدلاً مني فقررت الاستقالة ، وكتبتها فعلاً . [1]

أرأيتم إلى أي مدى وصل الفساد داخل الجيش ؟ وإلى أي مدى كان فاروق يحمى المفسدين ؟ وإلى أي مدى كان الضباط الأحرار محقون فيما عزموا عليه من تطهير الجيش من الفساد والمفسدين ؟

انتخابات نادي الضباط

وفي تلك الأيام زار عبد الحكيم عامر وعبد الناصر اللواء محمد نجيب فوجداه في حالة سخط بسبب نقله المفاجئ إلى المشاة ، وأبلغهما أنه اعتزم الاستقالة من الجيش ، وأقنعاه بأن هذه الاستقالة سوف تبعث السرور في قلب الملك وطلبا منه الاستمرار ، وأن يحاول رد الصفعة إلى الملك بترشيح نفسه لرئاسة نادي الضباط وهكذا ، وعلى خلاف ما يزعم البعض ، فإن علاقة الضباط الأحرار بنجيب بدأت منذ وقت مبكر . والحقيقة أن صاحب فكرة ترشيح نجيب لرئاسة مجلس نادي الضباط كان رشاد مهنا ، وقد عرضها علي الضباط الأحرار أثناء اجتماع لجنة القاهرة بمنزل مجدي حسنين ورحبوا بها أشد ترحيب وبناء على ذلك توجه عبد الناصر وعامر لمقابلته . [2]

وخاض الضباط الأحرار معركة انتخابات النادي بقائمة تضم بعض الضباط الأحرار وعدداً آخر من الضباط العاديين وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب .

وفاز محمد نجيب ، وفازت قائمته ووقف محمد نجيب في مواجهة الملك كرمز لرفض الجيش للأوضاع السائدة وللفساد الذي يعم البلاد .

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ٨٧

(2) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٠٩

obeikandi.com

والحقيقة أن الضباط الأحرار قد أكدوا وجودهم القيادي في صفوف الجيش عبر انتخابات نادي الضباط وخرجوا من هذه المعركة وهم الأكثر جماهيرية والأكثر احتراماً والأكثر مهابة في الجيش .

أسباب نجاح تنظيم الضباط الأحرار

لم يكن تنظيم الضباط الأحرار هو التنظيم الوحيد في داخل الجيش وخارجه فقد دفعت أحوال البلاد السيئة كثير من المخلصين من أبناء الوطن إلى تكوين تنظيمات سرية بهدف تخليص البلاد من المتسببين في شقائه ، وكانت وسائل هذه التنظيمات للوصول لهدفهم هذا تتمثل في اغتيال بعض الخونة والمفسدين ، أو كتابة منشورات تحريضية ضدهم ، أو تنظيم مظاهرات ، أو تدمير بعض المنشآت .

لكن هذه التنظيمات إذا استثنينا جماعة الإخوان المسلمين كانت قليلة العدد والعدة لا تملك الرؤية الشاملة – وإن حسنت نواياها – للإصلاح ، فهي وإن آمنت ببعض مبادئ الإصلاح فإنها لا تملك وسائل تحقيقها .

والحقيقة بعد حل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها ، واغتيال الشيخ حسن البنا زعيمها ، لم يعد هناك تنظيم قوي يعوَّل عليه في تغيير النظام القائم الذي لم يعد هناك أمل في إصلاحه .

التنظيم الوحيد الذي يمكن أن يعوَّل عليه فعل شيء لهذا الوطن كان تنظيم الضباط الأحرار فقد كان يملك بعض الأفكار الإصلاحية التي تتمثل في إصلاح الجيش وتطهيره من عناصر الفساد والمفسدين وإقامة جيش وطني قوي ، والقضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة في وادي النيل . وكان التنظيم يملك تحقيق هذه الأفكار الإصلاحية بما لديه من تواجد قوي بين القوات المسلحة تمكنه من فرض رأيه ، واختيار من يمثله ، كما تمكنه من إمكانية القيام بانقلاب عسكري إذا اضطرتهم الظروف إلى ذلك وكان وراء نجاح هذا التنظيم عدة عوامل أهمها :

١ـ حسن اختيار أعضاء التنظيم

إن السبب الأول لنجاح تنظيم الضباط الأحرار يرجع إلى حسن اختيار أعضاء التنظيم وخاصة أعضاء اللجنة التأسيسية الذين تكوَّن منهم مجلس قيادة الثورة بعد ذلك .

فيقول الشيخ أحمد حسن الباقوري الذي عايشهم عن قرب حيث عين وزيراً للأوقاف في حكومة محمد نجيب : (٧ سبتمبر ١٩٥٢) " أن أؤكد للتاريخ أن كل أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا مجموعة قلَّ أن يوجد ما يفضلها من خيرة الرجال عبر التاريخ. " [1]

وإن كان في كلام الشيخ الباقوري مبالغة كبيرة لكنه يعبر عن صدق وطنية هؤلاء الرجال ، وإخلاصهم في عملهم .

ولا يخالف هذا الرأي في الضباط الأحرار إلا من ناله أذى منهم بعد نجاح الثورة فمحمد نجيب بعد أن نسب لنفسه تسمية " تنظيم الضباط الأحرار " يقول : " وأنا أعتذر عن هذه التسمية ؛ لأنها لم تكن اسماً على مسمى فهؤلاء لم يكونوا أحراراً وإنما كانوا أشراراً ، وكان أغلبهم كما اكتشفت فيما بعد من المنحرفين أخلاقيّاً واجتماعيّاً ، ولأنهم كذلك كانوا في حاجة إلى قائد كبير ليس في الرتبة فقط وإنما في الأخلاق أيضا حتى يتواروا وراءه ، ويتحركوا من خلاله،وكنت أنا هذا الرجل للأسف الشديد . لا أريد أن أبدو غاضباً أو ساخطاً أو منفعلاً بسبب ما حدث لي على أيديهم ، بعد الثورة فهذه انفعالات ذابت مع السنين ، وتلاشت مع الشيخوخة ، التي تجعل الإنسان معلقاً بين الموت والحياة ، بين السماء والأرض ، بين الوجود والعدم . " [2]

---

(1) نعم الباز " ثائر تحت العمامة " الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٠٥

(2) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " مرجع سابق ص ٩١ ، ٩٢

والحقيقة أن محمد نجيب يحكم على هؤلاء بأثر رجعي بعد أن أسكرت بعضهم خمر السلطة إنما في تلك الفترة كان هؤلاء الضباط من خيرة الشباب المصري الوطني الشريف الذي يسعى جاهداً لخدمة هذا الوطن بكل ما يملك .

يقول عبد الرحمن الرافعي عن هؤلاء الضباط : " رجال ذوو عقيدة وإيمان ، متفاهمون متقاربون ، وكلهم من بيئة واحدة ، وأفكار مشتركة ، يدينون بمبادئ وطنية واحدة ، وقد استمروا في اتحادهم وتضامنهم ، لم تفرق بينهم الأحداث والنزعات الشخصية ، ولم يقع بينهم انقسام أو انشقاق مثل الذي حدث في الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ ، أو ثورة سنة ١٩١٩ . وبقيت كتلتهم سليمة . وتغلبت على العقبات التي اعترضت طريقهم الشاق الطويل . حتى إن الذين انفصلوا منهم لم يسعوا في تأسيس هيئة أخرى مناوئة لهيئتهم الأولى . كما فعل أعضاء الوفد سنة ١٩٢١ وما تلاها . بل ظلوا رغم انفصالهم موالين ومؤيدين لزملائهم السابقين العاملين أو الساكتين لا يفكرون في خروج أو انشقاق ، وكان هذا ولا ريب من أسباب نجاح الثورة .

وثمة ميزة أخرى وهي أنهم لم يكونوا من قبل أعضاء في حزب سياسي فساروا في الثورة سيرة قومية ، ولم يتأثروا بالأهواء الحزبية أو العصبية ، وكان ذلك من سداد الرأي وعلامات التوفيق . " (1)

ونحن إن كنا نتفق مع الرافعي في انطباق هذه السمات على الضباط الأحرار قبل الانقلاب فإننا نختلف معه بعد ذلك . فبعد فترة وجيزة من نجاح الانقلاب ، وتحقيق إنجازات عظيمة للوطن كطرد الملك وإلغاء الملكية وتحديد الملكية الزراعية وبناء المدارس والتأكيد على مجانية التعليم ، والبدء في الإصلاح في شتى المجالات بدأ أعضاء مجلس قيادة الثورة في التنافس على السلطة والدس والوقيعة والمؤامرات كما

(1) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤

obeikandl.com

سنرى بعد ذلك ، أما عدم وجود انقلابات فقد نجح عبد الحكيم عامر في إحباط ١٨ انقلاباً،كما قام عامر نفسه (حسب الرؤية الناصرية) بمحاولة الانقلاب على نظام عبد الناصر بعد هزيمة ٦٧ وتنحيته عن قيادة الجيش ، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الرافعي الذي انتقد جميع الأوضاع قبل الثورة وخاصة حزب الوفد(1) دون أن يمسه سوء فإن الوضع بعد الثورة قد اختلف تماماً وحرية الرأي التي كان ينعم بها قضي عليها ، لذا فلا عجب أن السنوات السبع التي أرَّخ فيها للثورة تكاد تخلو من نقد واحد للثورة ولجمال عبد الناصر لدرجة أنه امتدح الضباط الأحرار أنهم ليس لهم ماض سياسي حزبي وكأن الأحزاب كانت سُبَّة نزَّه الضباط عنها رغم أنه كان أحد زعماء الحزب الوطني ، وطالما انتقد الوزراء غير الحزبيين وأسماهم الموظفين . (2)

شتان بين ما كتبه الرافعي قبل الثورة وما كتبه بعدها لقد كانت كتاباته ثائرة ناقدة لدرجة أن محمد نجيب أخبره – عندما ذهب الرافعي مهنئاً له بنجاح الثورة – بأن كتبه كانت الأساس للحركة التي قام بها الجيش وأنها ذخيرة وطنية للأمة .

يقول الرافعي " قابلت القائد العام في القاهرة مع الأستاذ فكري أباظة وكررنا التهنئة بانتصار الثورة ، وشكرته على قرار الثورة بالإفراج عن كتابي " الزعيم أحمد عرابي " وقال لي إن كتبي كانت الأساس للحركة التي قام بها الجيش وأنها ذخيرة وطنية للأمة . " (3)

وعن الروح التي كانت تسود هؤلاء الضباط يقول السادات : " أرجع الفضل في نجاح هذه الثورة وعدم انكشاف أمر مدبريها والمهدين لها ، إلى شيء أهم كثيراً من

(1) كان الرافعي من زعماء الحزب الوطني المنافس للوفد حزب الأغلبية لذا فقد كان الرافعي دائم النقد لسياسة الوفد وزعمائه بحق وبغير حق لدرجة أنه اعترض على قرار الوفد بجعل التعليم الثانوي بالمجان؛ فالمنافسة بين الحزب الوطني والوفد كانت شديدة .
(2) راجع " مقدمات ثورة يوليو " لعبد الرحمن الرافعي مرجع سابق .
(3) نفسه ص ٥ .

المبادئ التي قامت عليها ، وقامت من أجلها ، إلى الصداقة العزيزة الوثيقة التي ربطت بين كل من شارك فيها صغيراً كان أم كبيراً .

وهل كان يمكن ، لولا هذه الصداقة أن يزيد عدد الضباط الأحرار قبيل الثورة على الألف ضابط ، فلا يوجد بينهم خائن ولا وجل ولا ثرثار ؟!

وهل كان يمكن لولا هذه الصداقة أن تقوم الثورة فعلاً وتنجح فلا يعرف من الأحرار إلا هذا العدد الضئيل الذي ألزمته ظروف الثورة أن يظهر بوجهه على مسرح الأحداث وأن يتحمل بنفسه مسئوليات العمل الكبير ؟!

إنها الصداقة فقط ، الصداقة التي استطاعت أن تحوط مبادئ الثورة بسياجها المتين ، وأن تحمي النفوس من نزواتها لأنها احتلت من كل قلب منزل الأطماع . وبهذا الدستور دستور الصداقة بدأ التكوين الفعلي للأحرار . "[1]

٢ـ شخصية عبد الناصر

السبب الثاني في نجاح حركة الضباط الأحرار يكمن في شخصية جمال عبد الناصر التي فرضت على كل الضباط الأحرار احترامها وتقديرها ، والثقة فيها ، ولم يكن جمال عبد الناصر يمتلك شخصية كاريزمية فحسب بل كان شعلة نشاط يتواجد في كل مكان يتطلبه التنظيم التواجد فيه ، فلا يوجد اجتماع يخص التنظيم إلا كان عبد الناصر أبرز أعضائه ، ولا يوجد مناقشة حول التنظيم إلا كان له رأي معتبر فيها ؛ فلا عجب أن ينتخبه أعضاء لجنة القيادة ثلاث مرات بالإجماع رئيساً عليهم أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢.

يقول محسن عبد الخالق معللاً اختيار الضباط الأحرار لعبد الناصر رئيساً للجنة القيادة : " عبد الناصر كان قبل الثورة رجلاً ودوداً منصتاً طيباً ولهذا اخترناه . "[2]

(1) أنور السادات " أسرار الثورة المصرية " كتب قومية ص ١٨٢ ، ١٨٣
(2) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ٤٢

٣ـ جماعية القرار

السبب الثالث ، هو جماعية القرار فلم يكن هناك قرار مهم إلا وتناقش الضباط فيه مناقشة حرة يدلي فيها كل بدلوه لا حجر فيها على رأي ولا مصادرة فيه لفكرة وهذا في رأيي أهم ما ميز تنظيم الضباط الأحرار فقد قام على الشورى داخل لجنة القيادة .

عن الحسن قال : " ما تشاور قوم قط بينهم إلا هداهم الله لأفضل ما يحضرهم " وفي لفظ " إلا عزم الله لهم بالرشد أو بالذي ينفع " فعلى الرغم من أن جمال عبد الناصر قد انتخب بالإجماع لرئاسة التنظيم فإنه لم يجنح إلى الاستبداد برأيه دون بقية أعضاء مجلس القيادة ، والحقيقة أن تمسك جميع أعضاء مجلس القيادة بمبدأ الشورى قد حدَّ من نزعة جمال عبد الناصر إلى الزعامة ، والاستئثار بالرأي ، ونضرب لذلك مثالاً :

عندما كتب حسين سري عامر مقالاً حاول التهوين فيه من شأن تنظيم الضباط الأحرار ثار جمال عبد الناصر على هذا المقال ثورة عارمة . وقرر أن يردَّ على حسين عامر بقوة ليحفظ للأحرار مكانتهم ومهابتهم ومن خلف ظهر " لجنة القيادة " اتفق هو وحسن إبراهيم وحسن التهامي وكمال رفعت على اغتيال حسين سري عامر ، وأطلقوا عليه الرصاص وفشلت المحاولة . وثار بعض ضباط لجنة القيادة ثورة عارمة على عبد الناصر لاستبداده بالرأي وانفراده باتخاذ قرار خطير كهذا .

يقول خالد محيي الدين : " عبد الناصر بدأ يكرس ، بالأمر الواقع ، رئاسته للضباط الأحرار وعندما قام بمحاولة اغتيال حسين سري دون التشاور معنا ثار صلاح سالم وكذلك بغدادي . والحقيقة أن صلاح سالم كان غير راض عن الوضع المتميز لعبد الناصر في الحركة ، وكان يتساءل : لماذا جمال دون غيره ؟ وانتهز فرصة قيام عبد الناصر بمحاولة الاغتيال دون عرضه على لجنة القيادة ليفجر الموضوع بصورة عنيفة ، وتفجر الاجتماع في مواجهة غاضبة كان أطرافها جمال وصلاح وبغدادي .

وخرج صلاح ليقابل ثروت عكاشة ليشكو له من أن جمال يفرض رئاسته على لجنة القيادة وأنه يظن نفسه كل شيء ويحاول أن يعطي لنفسه قدراً أكبر منا جميعاً، وأنه لن يحضر الجلسات وثار صلاح واحدة من ثوراته المعروفة وشتم جمال أمام ثروت ، بل وأبلغ ثروت بأسماء لجنة القيادة وقال إن أكثرهم يتبعون جمال فيما يقول ، وأبلغه في نهاية الأمر أنه سيستقيل من اللجنة إذا لم يحصل على وضع مساوٍ لوضع جمال بحيث يكون له أن يعرف كل أسماء الضباط الأحرار مثل جمال عبد الناصر .

وحكى لي ثروت كل ما قاله صلاح سالم فأخذته إلى جمال وحكينا له ما حدث وطلبنا من إيجاد تسوية مقبولة حفاظاً على التنظيم واصطحبت جمال معي إلى بيت صلاح سالم وحتى الفجر استمرت المناقشات التي انتهت بصلح ظاهري بين جمال وصلاح . "(1)

من هذه الحادثة يتبين لنا أن مبدأ الشورى وجماعية القرار تَحِدُّ من نوازع النفس إلى الاستبداد وتقود إلى أرشد الآراء وسوف نرى بعد ذلك أن جميع الإنجازات التي حققتها الثورة كانت نتيجة لتحقق مبدأ الشورى في اتخاذ القرار فلم يكن قرار ليسري إلا إذا وافق عليه أعضاء مجلس قيادة الثورة وصدَّق عليه الرئيس محمد نجيب ، وأن جميع النكسات التي منيت بها ثورة يوليو كانت نتيجة لحل مجلس قيادة الثورة ، واستئثار جمال عبد الناصر بالقرار .

نقول هذا حتى نصحح الفكرة التي روَّج لها بعض الكتاب الناصريين الذين ينسبوا كل الفضل لجمال عبد الناصر الذي قام بكل أدوار البطولة منذ تأسيس التنظيم وحتى نجاح الثورة أما بقية الضباط الأحرار فلم يكن دورهم يزيد عن دور الكومبارس الذي ينفذ تعليمات المخرج فقط !

(1) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١١١ .

obeikandi.com

٤ـ شخصية محمد نجيب

السبب الرابع في نجاح حركة الضباط الأحرار هو محمد نجيب فعلى الرغم من أن محمد النجيب لم يكن يشارك في اجتماعات لجنة القيادة لدواعي أمنية فإن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم كانا على اتصال دائم به والتشاور معه في كل خطوة خاصة بعد أن اختير قائداً للتنظيم في يناير ١٩٥٢ كذلك فإن كثيراً ممن انضموا للتنظيم كان أكبر حافز لهم للانضمام للتنظيم وجود نجيب على رأسه .

٥ـ منشورات الضباط الأحرار

السبب الخامس ، منشورات الضباط الأحرار تلك التي روجت للتنظيم ، وعرفت الناس به .

وعن رد الفعل تجاه المنشور الأول يقول خالد محيي الدين : كل ما طبع من المنشور كان خمسمائة ورقة لكنها سطَّرت بداية جديدة لعملنا ونشاطنا ، بل وأدت إلى إحالة الفريق حيدر والفريق عثمان المهدي إلى المعاش . وعندما صدر المنشور الأول كان عددنا قد وصل إلى حوالي أربعين أو خمسين ضابطاً ، منهم حوالي ١٣ أو ١٤ تحت مسئوليتي في سلاح الفرسان ، لكن المنشور الأول دفع بنا خطوات كبيرة إلى الأمام وحققنا نفوذاً واسعاً وعضوية أوسع ومع هذا النجاح الباهر قررنا أن نصدر المنشور الثاني ، وأيضا كتبه جمال منصور وأخذته إلى جمال عبد الناصر ووافق عليه . (1)

ويقول جمال منصور الذي كتب المنشور الأول : " وفي اليوم التالي بعد الظهر ذهبت كعادتي إلى شقيقي سعد وإذا بي ألمح العربة الأوستن السوداء تقترب من المصنع وتقف على جانب الطريق وينزل منها جمال عبد الناصر ويلقاني بين ذراعيه

(1) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ٨٣

obeikandl.com

في عناق وهو لا يكاد يصدق ما حدث ويقول لي : ما كنت أتصور مثل هذا النجاح لأول منشور لقد أحدث مفعول السحر في قلوب الضباط وأنزل الرعب في قلوب المسئولين إن الناس كلهم يتحدثون عن " الضباط الأحرار " وعن هذه الحركة الثورية التي يعيشها ضباط الجيش . " (1)

وكان استمرار صدور المنشورات، وتوقيع "الضباط الأحرار"، إعلاناً عن بداية مرحلة جديدة، بعد فترة امتدت خلال السنوات من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٤٩، عندما كانت تصدر للجيش منشورات من تنظيم الضباط الإخوان، وتنظيم الشيوعيين، بتوقيع (رجال الجيش) ومنشورات مجهولة كانت تُنسب للحرس الحديدي. ومنذ صدرت منشورات الضباط الأحرار، توقفت القوى السياسية عن إصدار منشورات خاصة بها، وكان هذا إعلاناً عن نوع من الوحدة التنظيمية . (2)

٦ـ نجاح الضباط الأحرار في انتخابات نادي الضباط

أما السبب السادس ، فهو انتخابات نادي الضباط والنجاح الساحق الذي حققه محمد نجيب مرشح الضباط الأحرار .

يقول محمد نجيب : " كانت انتخابات نادري الضباط هي الخطوة الفعالة في طريق ثورة يوليو ، وكانت أول تحدي علني لتنظيمنا السري ، وكانت الكلمة الأولى في ملحمة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. فقبل انتخابات النادي كانت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار تعتقد أنه ليس من الممكن القيام بالثورة قبل عام ١٩٥٥ لقد غيرت الانتخابات عقولنا وأحسسنا بقوتنا ، وأكدت لنا مدى ضعف الملك ونظامه . " (3)

(1) جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " مرجع سابق ص ٤٣
(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز موسوعة مقاتل من الصحراء " مرجع سابق .
(3) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص١٠١

كل هذه العوامل تضافرت لتجعل من التنظيم قوة لا يستهان بها تهدد النظام نظام فاروق المترهل . [1]

لقد كان لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي استمر حكم العسكر الذي تولد عنها لأكثر من ٦٠ عاماً – سلبيات على المجتمع المصري وصلت إلى ذروتها في آخر عشر سنوات من حكم مبارك .

ثورة ٢٣ يوليو وتغير السمات الأصلية في الشخصية المصرية

لقد غيرت ثورة يوليو في السمات الأصلية في الشخصية المصرية هذه التغيرات أدت إلى تراجع مشروع النهضة العلمية والثقافية والحضارية الذي وضع أسسه رواد النهضة في النصف الأول من القرن العشرين .

يقول د. حمادة حسنى مبيناً جناية النظام الناصري على الإبداع والمبدعين : "النظام الديكتاتوري لم يخرج لنا مبدعاً واحداً، فالإبداع خصم دائماً للدكتاتورية، وأن كل المبدعين ظهروا في الفترة الليبرالية (طه حسين والعقاد ونجيب محفوظ وأم كلثوم وأحمد لطفي السيد ونجيب الريحاني ومصطفى صادق الرافعي والمراغي وشلتوت والغزالي وسيد قطب ومحمود غنيم وأحمد على باكثير ومحمد حسين وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم والمازني) أما من نبغوا في تخصصاتهم العلمية والمهنية بعد عام ١٩٥٢، فيرجع ذلك إلى مجهودهم الشخصي، والتحاقهم بعد ذلك بالغرب الأوروبي، وليس إلى النظام التعليمي الذي جاء بعد عام ١٩٥٢.

كما أن أغلب المعتقلين، وهم بالآلاف، في سجون ناصر من خريجي الجامعات، وآلاف مثلهم هربوا من مصر لدول الخليج، في وقت كانت نسبة الأمية ٨٤%، وكأن

([1]) لمزيد من التفاصيل حول : حالة مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ونشأة الضباط الأحرار ، وعوامل نجاح تنظيمهم راجع كتابنا " آخر أيام فاروق وأول أيام الثورة " دار غريب .

عبد الناصر أصبح زعيماً على شعب ما بيفكش الخط .. الدكتور حسين كمال الدين الأستاذ بكلية الهندسة كان معتقلاً في سجن الواحات وقت بناء السد العالي، والروس واجهوا مشاكل هندسية في هيكل السد العالي.. فحاولوا الاستعانة بالخبرة الأمريكية، واتصلوا بهم، فأخبرهم الأمريكان أن هناك أستاذاً مرموقاً في مصر اسمه حسين كمال الدين، فأخبر الروس عبد الناصر وتم إخراجه من المعتقل، وأصلح المطلوب، وأرجعه عبد الناصر مرة أخرى للمعتقل ! " [1]

ويقول طاق حجي عن نظام التعليم قبل ثورة يوليو : " ولا شك عندنا في أن التعليم المصري قد عرف أزهى سنواته – كيفاً ومستوى – خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين على يد جيل ممتاز من نوابغ المصريين الروَّاد في كافة المجالات أمثال : مصطفى مشرفة في الرياضيات ، د. حسين فوزي في العلوم ، د. على إبراهيم في الطب د.طه حسين ود.زكي مبارك ود. محمد عوض أحمد وأحمد أمين والزيات وكثيرين غيرهم في فروع الأدب المختلفة ، ومثل د. عبد الرزاق السنهوري ود.حلمي بهجت بدوي . ود. القللي ود. محمد نجيب الهلالي وعلى ماهر في مختلف فروع القانون وعشرات غير هؤلاء الرجال الأفذاذ في سائر مجالات التعليم العالي ممن نهلوا من مناهل العلوم الغربية الراقية . [2]

ولقد رصد د. محمد المهدي عدداً من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تغيرات في السمات الأصلية للشخصية المصرية في تلك المرحلة منها :

١- ثورة يوليو وما صاحبها من تغييرات جذرية (بعضها ايجابي وهو ما يتصل بالتحرر الوطني وطرد المستعمر , وأكثرها سلبي وهو ما يتصل بالحكم الاستبدادي البوليسي) أدت إلى تغيرات في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وهُزَّت البنية القيمية حيث أشاعت قيماً استبدادية قهرية ، وأرست قواعد الاعتمادية على

(1) د. حمادة حسني " ناصر الوجه الآخر " جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨ .
(2) طارق حجي " نظرات في الواقع المصري " الدار المصرية اللبنانية ص ٦٣

obeikandi.com

النظام ، والسلبية ، والفهلوة ، وادعاءات البطولة الزائفة ، والسير وراء الزعيم بأعين مغمضة وأصوات هاتفة وقلوب مليئة بالحماس الجارف بلا دليل . باختصار أحدثت الثورة ورجالها تناقضات هائلة في البنية النفسية للشخصية المصرية .

٢- نكسة يونيو ١٩٦٧ , وقد كانت قمة التعبير عن خداع الذات والتسليم لزعامات كاريزمية بعيدة عن التخطيط السليم والموضوعية . حدث بعدها صدمة وتغيرات جذرية أخرى في الشخصية المصرية حيث راحت تبحث عن هوية دينية بعد فشل الهوية القومية الاشتراكية التي نادى بها زعماء الثورة ومنظروها ، ومن هنا بدأت التيارات الدينية المعتدلة والمتطرفة في مصر وامتدت إلى العالم العربي والإسلامي تحت وطأة المواجهة البوليسية القاسية لتلك التيارات .

٣- معاهدة السلام مع إسرائيل وما تبعها من تغيرات سريعة ومفاجئة لكثير من المفاهيم حول إسرائيل كعدو أساسي والارتماء بعد ذلك في الحضن الأمريكي وما تبعه من تغيرات ثقافية واجتماعية بناءً على التفاعل مع ثقافات غريبة تستقبلها الشخصية المصرية بمشاعر متناقضة وبشكل أسرع من طريقتها وطبيعتها في استيعاب وهضم وتمصير الثقافات الأخرى .

٤- الانفتاح الاقتصادي المنفلت ، وما تبعه من تنامي القيم الاستهلاكية ، والرغبة في الثراء السريع دون جهد حقيقي ، وشيوع قيم الخفة والفهلوة وانتهاز الفرص .

٥- السفر إلى بلاد الخليج وغيرها من الدول العربية ، وما تبع ذلك من تغير الأنماط الاستهلاكية والثقافية والدينية تبعا للنموذج الخليجي ، مما أدى إلى تعتعة استقرار النماذج القائمة والمستقرة منذ قرون لصالح النموذج السلفي من ناحية أو النموذج المستغرب من ناحية أخرى.

٦- العولمة وما أدت إليه من فتح السماوات للقنوات الفضائية والإنترنت ، وفتح الأسواق لكل ما هو جديد ، وفتح شهية المتلقي للمزيد من الجديد والغريب والمثير.

٧- قانون الطوارئ الذي امتد العمل به لأكثر من ٣٠ سنة ، بحيث أدى إلى شيوع حالة من القهر والخوف ، وانعدام الثقة بين السلطة والشعب ، وأطلق يد السلطة الأمنية في كل صغيرة وكبيرة في حياة الناس (تعيينات الوظائف على كل المستويات ، والترقيات ، واختيار الوظائف القيادية , والانتخابات ، والبعثات ، وكل شيء) ، وأطفأ النبض الحقيقي على المستويات السياسية والفكرية والدينية والاجتماعية ، وأتاح الفرصة لتغلغل الفساد المحتمى بالسلطة ووصول عناصر تفتقر إلى الكفاءة والضمير إلى مراكز عليا تحت سقف الطاعة والولاء ، في نفس الوقت الذي ابتعدت فيه (أو استبعدت) العناصر الموهوبة والمتميزة عن مراكز التأثير والتوجيه ، أما بقية الناس فقد تحولوا إلى أغلبية صامتة تسعى إلى أن تحصل على لقمة عيشها وعيش أبنائها ، ولكي تتقى سطوة السلطة المطلقة تحت مظلة قانون الطوارئ لجأت إلى تعلم مهارات الفهلوة والتحايل والكذب والالتواء والتخفي والتنازل عن أشياء كان يعتز بها المصريون مثل الكرامة والضمير والصدق والشهامة ، واستبدل كل هذا بحالة من الخنوع والخداع والنفاق والتحايل ومد اليد تسولا أو رشوة أو سرقة.

ورغم التحولات الحادثة في السمات الست للشخصية المصرية إلا أن الشخصية المصرية تعتبر نسبيّاً أكثر ثباتاً خاصة في مواجهة تغيرات العولمة ، حيث نجد أن مجتمعات عربية أخرى قد ذابت تماماً أو تكاد في النظام العالمي الجديد بكل سلبياته وإيجابياته ، وربما يعود ذلك الثبات النسبي للشخصية المصرية إلى تراكم سماتها في طبقات حضارية عبر عصور طويلة وتأكد هذه السمات مع الزمن رغم التغيرات الطارئة ، كما أن المصري لديه ميل قوى للإبقاء على الأوضاع القائمة يعود لتأثره بالطبيعة الجغرافية والمناخية التي يعيشها . (١)

(١) هذه الدراسة بعنوان " الشخصية المصرية " وقد نشرها د. محمد المهدي على شبكة الإنترنت.

OpenKandil.com

مصر في عهد مبارك

ولقد تجلت آثار هذا التخريب النفسي للشخصية المصرية من عسكر ثورة ٢٣ يوليو في ظهور أزمات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية وأخلاقية وثقافية .

١ـ في المجال الاقتصادي

الاقتصاديون المصريون يشكون من اختلال الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات غير الإنتاجية ، ومن اختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات ، ومن الاختلال المستديم في ميزانية المدفوعات ، وشدة الاعتماد على استيراد الغذاء ، ومن اختلال توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخول ، ومن انخفاض معدل الادخار والاستثمار ، ومن أنماط الاستهلاك وأنماط الاستثمار : فالاستهلاك منصرف إلى سلع ترفيهية على حساب إشباع الحاجات الأساسية ، والاستثمار منصرف إلى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة . (١)

١ـ في المجال الاجتماعي

وعلماء الاجتماع يشكون من شيوع ما يسمى بالفساد أو التسيب وعدم الانضباط، ومن ازدياد حوادث العنف ، وظهور نوع جديد من الجرائم ، ومن تفكك الأسرة ، ومن انتشار قيم مادية تعلي من قيمة الكسب السريع على حساب العمل المنتج ، وضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعي ، ومن تدهور نمط الحياة في المدينة والقرية على السواء : المدينة تزداد تلوثاً وازدحاماً وضوضاء وقبحاً ، والقرية تتحول من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة ، فالمباني السكنية تزحف على الأراضي الزراعية ، والأراضي الزراعية يجري تجريفها وتفقد خصوبتها لإشباع حاجات استهلاكية بحتة ، كما يشكون من ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية ، سواء انعكس ذلك في أنماط السلوك اليومية ،

([1]) د. جلال أمين " ماذا حدث للمصريين ؟ " الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١١ .

أو في اللغة المتداولة ، ومن انتشار تقديس كل ما هو أجنبي وتحقير كل ما هو وطني . (١)

٣- في المجال السياسي

والمعلقون السياسيون يشكون من ضعف روح الولاء والانتماء للوطن ، وانتشار اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى ، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية ، ومن غياب ما يسمونه بالمشروع الحضاري أو القومي ، ومن التخاذل نحو اعتداءات إسرائيل المتزايدة ، ومن ضعف الاهتمام بهدف الوحدة العربية ، ومن ازدياد التبعية السياسية للغرب ، ومن زيف الديمقراطية وعجز المعارضة عن المشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية . (٢)

٤- في المجال الثقافي

ويشكو المهتمون بقضية الثقافة في مصر من شيوع ثقافة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا ، ومن شيوع اللاعقلانية في التفكير الديني ، واتجاه الحركات الدينية إلى التمسك المفرط بطقوس وخزعبلات كانت بريئة منها في العشرينات والثلاثينات ، ومن تدهور مكانة اللغة العربية ، ومن تدهور محتوى التعليم ، وانحطاط حال الجامعة ... إلخ (٣)

وبعد أن استعرضنا ما أحلَّ بالشخصية المصرية من تغيرات ، وما حل بالمصريين من أزمات إبان حكم حسني مبارك نحاول أن نرصد أهم الأسباب المباشرة لثورة ٢٥ يناير .

---

(1) نفسه ص ١٢ .
(2) د. جلال أمين " ماذا حدث للمصريين ؟ "مرجع سابق ص ١٢.
(3) نفسه ص ١٣ .

obeikandl.com

الأسباب المباشرة لثورة ٢٥ يناير

١ـ انقطاع الأمل وانتحار الحلم

من أهم أسباب قيام ثورة يناير بل أهمها هو انقطاع أمل الشباب في صناعة مستقبل مغاير للحاضر المحبط على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعلى المستوى السياسي ما زال الحزب الوطني يحتكر المجالس النيابية والمحلية والسلطة التنفيذية ومنصب الرئاسة لمبارك ولابنه من بعده ولا أمل في مشاركة أي من الأحزاب أو القوى الوطنية لهم في أية مسئولية لا في الأمد القريب ولا البعيد . بعد التعديلات الدستورية التي تم حياكتها في ٢٥ مارس ٢٠٠٧ التي قصرت الرئاسة على الحزب الوطني وحده ، وأقصت الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات مما ترتب عليه فتح الباب واسعاً للتزوير لصالح الحزب الوطني ورجاله وحرمان جميع القوى الوطنية التي تتمتع بالكفاءة والنزاهة والإخلاص والتي تضع الجماهير فيها ثقتها – من التمثيل في مجالس : الشعب والشورى وحتى المجالس المحلية .

أما على المستوى الاقتصادي فهناك ١٦ مليوناً يقبعون تحت خط الفقر المدقع وفقاً لأرقام صادرة عن تقارير حكومية نشرت عام ٢٠٠٩ في الصحف والوسائل الإعلامية إلى جانب إحصائيات وأرقام الجهات الرسمية في مصر. (١)

وأوصدت حكومة نظيف باب العمل في وجه الشباب بعد أن أوقفت التعيين في الحكومة منذ ٢٠٠٦ ولم تفتح له مجالات عمل أخرى خارجه .

يقول اللواء أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

(١) نقلا عن جريدة الشروق المصرية .

" نسبة البطالة في مصر وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية وصلت إلى ٨.٩% خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٠، وأن نسبة البطالة في مصر بلغت٥١ % من حملة المؤهلات العليا . " [1]

وأكد د. صفوت النحاس رئيس جهاز التنظيم والإدارة " أن عدد العاملين في الحكومة سيصل إلى ٧ ملايين بنهاية العام المالي الجاري ٢٠١١ مقابل ٦ ملايين حالياً .

وأرجع هذا إلى فتح باب التعيينات مجدداً بعد الثورة، موضحاً أن هذا خلاف ما أصدره د. أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق من تعليمات واضحة وصريحة بوقف التعيينات بصورة كاملة وعدم تثبيت العمالة المؤقتة والخريجين منذ بداية ٣٠ يونيو ٢٠٠٦.

وقال "النحاس إن "نظيف" أجرى تحقيق معي بعد أن وافقت على تعيين خريجي معهد الصيارفة تطبيقا للحكم الذي حصل عليه هؤلاء الخريجون" [2]

والملايين الستة المعينين في الحكومة كثير منهم يعيشون تحت خط الفقر فما يتقاضونه من جنيهات معدودة لا تفي بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة بالإضافة إلى الإهانة التي يتعرضون لها في طوابير العيش ، وصفوف انتظار أنابيب البوتاجاز ، وتكدس المواصلات العامة ، والحرمان شهوراً طوال من تذوق البروتينات الحيوانية كاللحوم والدواجن والأسماك ومشتقات الحليب .

فإذا جئنا إلى السكن فالغالبية العظمى من المصريين إما يعيشون في مناطق عشوائية في المدن الكبرى أو في قرى فقيرة والمناطق العشوائية والقرى تعيش حياة غير آدمية فهي محرومة من أبسط حقوق الإنسان وهي : الماء النقي ، والهواء النظيف ، والطعام الآمن ، والعلاج المتاح ، والتعليم الحقيقي ، والسكن الصحي ..

([1]) جريدة الشروق ٢٧/ ٧/ ٢٠١١.
([2]) نقلاً عن وسائل الإعلام المصرية .

obeikandl.com

مما جعل هَمَّ معظم المصريين الهجرة خارج البلاد فإن لم تكن بالطرق الشرعية لجئوا إلى الطرق غير الشرعية معرضين حياتهم وأموالهم للفناء فبعضهم يفضل الموت في قاع البحر على العيش على أرض مصر !!

يقول فاروق جويدة في قصيدته " ماذا أصابك يا وطن " التي كتبها عن شهداء السفينة سالم إكسبريس .

عمي فرج..
قد قام يصرخ تحت أشلاء السفينة
رجل عجوز
في خريف العمر من منكم يعينه
رجل عجوز آه يا وطني
أمد يدي نحوك ثم يقطعها الظلام
وأظل أصرخ فيك: أنقذنا.. حرام

وتسابق الموت الجبان..
واسودت الدنيا وقام الموت
يروي قصة البسطاء

في زمن التخاذل والتنطع والهوان..
وسحابة الموت الكئيب
تلف أرجاء المكان

عمي فرج..
بين الضحايا كان يغمض عينه
والموج يحفر قبره بين الشعاب.

obeikandl.com

وعلي يديه تطل مسبحة ويهمس في عتاب
الآن يا وطني أعود إليك

توصد في عيوني كل باب
لم ضقت يا وطني بنا
قد كان حلمي أن يزول الهم عني.. عند بابك
قد كان حلمي أن أري قبري علي أعتابك
الملح كفنني وكان الموج أرحم من عذابك

ورجعت كي أرتاح يوما في رحابك
وبخلت يا وطني بقبر يحتويني في ترابك
فبخلت يوما بالسكن
والآن تبخل بالكفن

ماذا أصابك يا وطن ؟!

هكذا صار حال كثير من المصريين فبسبب الفقر وانقطاع الأمل هجر الفلاحون أرضهم وقد كان يضرب المثل بالمصري في تمسكه بأرضه ووطنه فهو صاحب مثل " الأرض عِرض " لكنه في سنينه الأخيرة جرَّف أرضه ليسافر إلى بلاد النفط ويأتي محملاً بالدراهم والدنانير ليزرع أرضه بيوتاً وعمارات بدلاً من الزروع والخضراوات !!

أما شباب المدن فقد يئسوا من وجود عمل تستثمر فيه طاقتهم فملئوا المقاهي والطرقات وراحوا يلعنون الأيام والحكام .

فالعولمة كما جاء في بحث الدكتور خضر أبو قورة " غيرت المجتمعات في أنحاء العالم .. مجتمعات تفككت وغرقت بنيتها الاجتماعية، ومجتمعات تعرضت للاختراق وتآكلت فيها القيم وتم تشويه هويتها التاريخية، ومجتمعات استسلمت لنفوذ الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي، ومجتمعات

obeikandi.com

أغلقت أبواب الأمل أمام أبنائها فدفعت الكثير منهم إلي الهجرة الشرعية وغير الشرعية. وفقد قطاع من هؤلاء المهاجرين الشعور بالانتماء لوطنهم وبعضهم يحاول إخماد الشعور بالحنين للوطن بإبداء الكراهية والعداء كنوع من التبرير السيكولوجي لحالة الاغتراب، ناهيك عن شعور الاغتراب لدي قطاع من الشباب يعيش في وطنه بلا دور ولا أمل. " [1]

يوم الثلاثاء ١١/ ١ / ٢٠١١ كنت مشاركاً في ندوة أدبية في نقابة الصحفيين واستمعت لقصائد بعض الشباب وكلها كانت تنضح باليأس والتشاؤم وتقطر مرّاً وعلقماً بل راح أحدهم يسب الوطن ويهينه ومن عجب أن راح السكرتير العام لاتحاد الكتاب السابق يؤيده ويقره على قوله فثرت – وهذه ليست عادتي – ثورة عارمة دفاعاً عن مصر وأهلها وألقيت التهمة على المسئولين الذين أوصلوا الشباب إلى هذه الحالة كما ألقيت بالمسئولية على الشباب الذي ينتظر التغيير والإصلاح ولا يفعل شيئاً وقلت ما فحواه : " إذا كان الشباب يشعر بالذل والهوان فعليه أن يثور في وجه من أوصلوه إلى هذه الحالة ، فالحرية لا توهب إنما تنتزع ، وإذا كان الشباب يتكلمون بهذا اليأس والإحباط وهذه السلبية والاتكالية فمن الذي بيده التغيير والإصلاح ؟! أيها الشباب أين الجهاد والكفاح ؟ كفاكم ترديداً للنغمة السائدة في أوساط المثقفين والأدباء عن فساد الحاضر وضياع المستقبل وانهيار القيم .. "

وما لبثت طويلاً بعد أن ألقيت كلمتي حتى قدم لي أحد الحضور ورقة ما زلت أذكر أهم ما جاء فيها " أيها الأستاذ يا من تلوم الشباب ، خبرني ماذا يفعل الشباب وقد سدت في وجه أبواب الأمل : فلا عمل ، ولا سكن ، ولا حياة كريمة ، وإن حاول تغيير واقعه سلميّاً زوروا إرادته في الانتخابات وفرضوا عليه من لا يرضى عنهم ... " التوقيع صحفي .

([1]) من مقال رجب البنا " المصريون في المرآة " جريدة الأهرام بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠١٠.

بعد أسبوعين فقط من هذه الندوة قامت الثورة التي كان الشباب رأس الحربة فيها وتأكدت ثقتي فيهم فمن غير الشباب يستطيع أن يغير الواقع المتردي الذي كنا نعيشه.

ولم يعد اللجوء إلي المعتقدات الشعبية تساعد الشباب علي تحمل ضغوط الحياة تلك المعتقدات التي تتمثل في الصبر والاعتقاد في الأولياء والأضرحة، والاندماج في الطرق الصوفية والممارسات الدينية الشعبية وغيرها من المنفسات والمسكنات

فقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبى ، وبلغت المدية المحز ولم يعد هناك خيار لهذا الشباب إما الانتحار أو الثورة ، إما أن يثوروا أو يموتوا . فقد اغتيلت أحلامهم وانقطعت آمالهم .

يقول سلامة أحمد سلامة : " ذكرت أرقام مفزعة عن عدد المنتحرين في مصر . وأشك أن هناك دراسة اجتماعية موثقة ودقيقة عن هذه الظاهرة . ولكن الأرقام الرسمية التي تناقلتها الصحف ووسائل الإعلام تحدثت عن مضاعفة أعداد المنتحرين التي بلغت عام ٢٠٠٩ نحو خمسة آلاف قياساً على الأعوام السابقة التي لم يتجاوز ٢٠٠٠ وهي في رأي أرقام ليست دقيقة على كل حال .

غير أن دراسة الدوافع والظروف التي تقود إلى الانتحار – بخلاف حالات المرض النفسي والاضطراب العقلي هي التي يجب أن نتوقف عندها في هذه الظروف . وبغض النظر عن دور الدين وتعاليمه التي تنهى عن إهلاك الذات أو قتل النفس وهي تمثل الحاجز الأول والأقوى الذي يمنع الكثيرين من أن يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة – فإن غياب الحلم لدى الأفراد وانسداد أفق المستقبل ، وضعف القدرة على مواجهة الواقع والتعامل معه ، غالباً ما يقدم الأرضية الخصبة أو الحالة النفسية التي تدفع إلى الانتحار . وهو ما تعاني منه المجتمعات العربية بدون استثناء .

وفي تقرير أصدره المركز القومي للبحوث الاجتماعية عن " بماذا يحلم المصريون ؟ " قدَّم صورة تبدو متفائلة عن الذات المصرية المنفتحة على الحلم بالغد ، والحلم هنا

يهني الأمل في التغيير والقدرة على التخطيط للمستقبل والرغبة في التغيير للأفضل .. فإذا انتفت أسباب التغيير ، وغابت القدرة على الحلم والأمل، غابت على المصري روح التشاؤم .. الذي يفضي إلى اليأس والاكتئاب ، والقلق والشعور بالوحدة وتلاشي الحافز إلى العمل . ، وهذه كلها مقدمات تغري بل وتدفع إلى الانتحار . فلابد أن نشير إلى ظاهرة الهجرة الجماعية الطائشة ، التي يقدم فيها المئات من الشباب على الهجرة إلى المجهول ، بأساليب تتسم بالغامرة والمجازفة بالنفس والمال بحجة البحث عن الرزق وفرص العمل ، معرضين أنفسهم للغرق في البحر وعلى شواطئ دول أجنبية وهو ما يكشف عن رغبة كامنة في الانتحار ، هرباً ويأساً من تحقيق الحلم.

ولا شك أن قصور النظم السياسية ، وعجزها عن دمج الشباب في الحياة السياسية واستبعادهم من المشاركة في صياغة مستقبلهم تعد من المسئوليات التي يجب أن ينهض بها النظام السياسي لكي يصنع الأمل في التغيير والدفع إلى المستقبل وهو ما لم يتوافر في أي مجتمع عربي حتى الآن ! " ([1])

كيف قضى عبد الناصر على بطالة المتعلمين ؟

ورغم الحكم الديكتاتوري الذي مارسه عبد الناصر في حكمه وغياب الحريات في عهده إلا أنه كان حريصاً على القضاء على البطالة خاصة بين المتعلمين بتوظيف كل الخريجين في الحكومة ضماناً لولائهم له وحرصاً على عدم الخروج على نظامه .

يقول عبد الناصر : " إن هذا المجتمع وضع هدف العمالة الكاملة لكل من يقدر على العمل في مقدمة ما يسعى إليه، وهذا المجتمع يرفض أن تلحقه وصمة البطالة سافرة أو مقنعة، ومعنى ذلك أن فرص العمل أتيحت للملايين كضرورة اجتماعية إلى جانب دورها الاقتصادي، ولقد تضاعفت قوة العمل في سنوات الثورة عما كانت عليه

([1]) جريدة الشروق ٢٦ /١/ ٢٠١١ .

قبلها، ومعنى ذلك أن عدد المشتغلين زاد بعد الثورة بنفس مقدار ما كان التطور المصري السابق عليها كله، قد أتاح لمواطنينا من فرص العمل." [1]

وواضح لكل ذي عينين أن نظرية العمالة الكاملة في مصر هي الاسم المهذب لما يسمى في الدول الرأسمالية " إعانة البطالة " لكن وهم بناء المجتمع الاشتراكي أو أكذوبته تضمن مسئولية الدولة عن تشغيل كل أبنائها وكل أجيالها بعد أن تصدت لأهم مرافق العمل ، وجعل من غير السائغ أن تقول الدولة لكل جيل قادم : " إنما نطعمكم لوجه الله " أما من يرفع هذا القناع الاشتراكي العظيم (العمالة الكاملة) ويتفرس جيداً فيما يجري يعرف أن قرار العمالة الكاملة في المجتمع عاجز عن مواصلة التنمية بالمعادلات الكافية بسبب كثرة ديونه وكثرة حروبه هو في حقيقته إجراء سياسي لمكافحة ثورة المتعلمين العاطلين عليه . فالخريج العاطل الذي لا يجد مكاناً ولا رزقاً شريفاً في وطنه جدير بأن يطرح على نفسه وعلى مجتمعه كل هذه الأسئلة الخطيرة : لماذا وكيف كان ذلك وهل من سبيل إلى حل شريف غير الانحراف.

كأسان من العلقم أحلاهما مرٌّ : بطالة المتعلمين ومعها الثورة على النظام ، أو عمالة المتعلمين الوهمية التي تلهي كلاً منهم بالكفاف عن التفكير في تغيير مضمون المجتمع وصورته .

واختار عبد الناصر أخف العلقمين – بالنسبة له – وهو التأمين ضد البطالة والثورة على النظام . وكان هناك حل ثالث طبعاً وهو تجنيد كل هذه الآلاف المؤلفة من الخريجين بقوة القانون في تعليم أبناء الفلاحين والعمال كالخدمة العسكرية سواء بسواء . وبلد متوسط الأمية فيه ٧٥ % أي برنامج قومي للتعليم العام كفيل بأن يمتص أجيالاً وأجيالاً من الخريجين العاطلين . [2]

([1]) من خطاب عبد الناصر في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٦٦ .
([2]) د. لويس عوض " أقنعة الناصرية السبعة " مكتبة مدبولي ص ١٢٣ ، ١٢٤ بتصرف .

openkandil.com

فبالإضافة للحل الذي اقترحه د. لويس عوض هناك حلول كثيرة لتوفير مجالات عمل خارج القطاع العام يمكن للحكومة أن تساهم فيها للقضاء على البطالة ورفع الكثير من المصرين فوق خط الفقر مثل : منح أصحاب المشاريع الصغيرة قروضاً ميسرة لإنجازها ، والتيسير على الشباب تملك الأرض لاستصلاحها وزراعتها ، وإقامة المشروعات الكبرى التي تستوعب عدد كبير من العمالة .

بالإضافة إلى تدريب الشباب وإعادة تأهيله لسد العجز في سوق العمل فكثير من رجال الأعمال يشكون من قلة بل ندرة العمالة المدربة مما يلجئهم أحياناً إلى الاستعانة بالعمالة الخارجية ، والعجيب أن الحكومة نفسها تلجأ إلى الاستعانة بالشركات الأجنبية للإنجاز بعض المشاريع المصرية البسيطة التي لا تحتاج إلى خبرة مثل: شركات النظافة !

تجربة بنجلاديش في القضاء على الفقر

كما يمكن الاستفادة من فكرة محمد يونس العالم البنجلادشي الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦ وفكرة محمد يونس للقضاء على الفقر والأخذ بوسائل التنمية على تطوير مفهوم القروض متناهية الصغر.

فتقوم الحكومة بمنح العاطلين والمحتاجين قروضاً بسيطة جداً (تتراوح بين ١٠ و ٨٠٠ جنيه) في شكل أدوات إنتاج فتشتري مثلاً : للنساء أدوات خياطة ، وتشتري للرجل أدوات : حلاقة ، نجارة ، سباكة ... وتقوم بتدريبهم على مهنهم الجديدة ، ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم ، كما يمكن أن توفر لهم معارض لبيع سلع بسيطة للاتجار فيها وبهذا ينتقل الإنسان من عاطل إلى صاحب حرفة أو عمل وينتقل من عالة على المجتمع إلى منتج مفيد لنفسه وللمجتمع .

هدي سيدنا محمد ﷺ في القضاء على الفقر

وهذه الفكرة رائدها رسول الله فعن أنس بن ملك : أن رُجلاً من الأنصار «أتى النبيَّ ﷺ يسأله (يطلب مساعدة) فقال ﷺ : أمَا في بيتك شيء ؟ قال الرجل : بَلَى ، حِلْس (أي كساء) نَلْبَسُ بعضَه ، ونَبْسُطُ بعضَهُ ، وقَعْب (إناء) نَشْرَبُ فيه من الماء، قال ﷺ : ائتني بهما فأتاه بهما ، فأخذها رسولُ الله ﷺ بيده ، وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : آخذها بدرهم ، قال رسول الله ﷺ : مَنْ يزيد على درهم ؟ – مرتين أو ثلاثاً – قال رجل : أنا آخذهما بدرهَمْينِ ، فأعطاهما إياه ، فأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاريَّ ، وقال : اشَترِ بأحدهما طعاماً ، فانبِذْه إلى أهلك ، واشتر بالآخر قَدُّوماً (فأساً) فائْتِني به ، فأتاه به ، فشَدَّ فيه رسولُ الله ﷺ عوداً بيده ، ثم قال : اذَهبْ فاحتَطِبْ وَبِعْ ، ولا أرَيَنَّكَ خَمْسة عشر يوماً ، ففعل ، فجاء وقد أصاب عشرةَ دراهم ، فاشترى ببعضها ثوباً ، وببعضها طعاماً، فقال له رسولُ الله ﷺ : هذا خْير لك من أن تجيء المسألة (سؤال الناس) نُكْتَة (علامة) في وجهك يومَ القيامة ، إن المسألة لا تَصْلُحُ إلا لثلاثة : لذي فقر مُدْقِع (فقر شديد) ، أو لذي غُرْم مُفْظِع(أي دين كبير) ، أو لذي دم مُوجِع (أي عليه دية لا يستطيع أن يتحملها) أخرجه أبو داود.

ولا يستنكفن أحد من العمل نجاراً أو حداداً أو أي مهنة شريفة نافعة للناس فلقد عمل الأنبياء وهم صفوة الخلق في مهن الدنيا ، فنبي الله نوح عليه السلام كان نجاراً، ويعقوب عليه السلام كان يرعى الغنم، ، وإدريس عليه السلام كان خياطاً، كما عمل موسى عليه السلام عشر سنين في رعاية الغنم عند الشيخ الكبير، أما نبي الله داود عليه السلام فقد كان حداداً يصنع الدروع، وآلات الحرب، على الرغم من أنه كان ملكاً لكنه كان يعمل ويأكل من عمل يده. كما يخبرنا بذلك النبي ﷺ في قوله: «ما أكل أحد طعاماً قطٌّ خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده" (رواه البخاري).

وقد اشتغل رسول الله ﷺ كذلك برعي الغنم في صغره، وعمل في التجارة في شبابه، كما شارك أصحابه في أعمال كثيرة، في حفر الخندق، وجمع الحطب، وبناء المسجد، وغير ذلك .

نقول هذا لأن بعض العاطلين يفضل أن يكونوا عالة على غيرهم على العمل في مهنة أو حرفة مع أن النبي ﷺ قَالَ :

" لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبُلا (جمع حَبْل) فَيَأْخُذَ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهِ وَجْهَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أُعْطِيَ أَمْ مُنِعَ " (رواه البخاري)

٢ـ انتخابات ٢٠١٠

السبب الجوهري الأخر الذي دفع باتجاه ثورة يناير هو انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ التي تمت في غيبة الإشراف القضاء الكامل عليها بعد التعديلات الدستورية ٢٠٠٧ التي أقصت الإشراف القضائي عن العملية الانتخابية وقد مورس في هذه الانتخابات جميع أنواع التزوير مما دعا كل الأحزاب والقوى الوطنية إلى مقاطعة جولة الإعادة بعدما تبين أن التزوير أصبح سافراً وأن ورقة التوت التي كانت تستر عورة النظام قد سقطت . أقصيت المعارضة عن هذا المجلس ولم يبق فيه إلا الحزب والوطني وعملائه .

لقد شهدت مصر في عام ٢٠١٠ م انتخابات مجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب، وقد شهدت تلك الانتخابات عمليات تزوير وتزييف وبلطجة وعنف و**رُشىً** انتخابية واسعة النطاق، وكان الإقبال من الناخبين ضعيفاً جداً (وإذا كانت الأرقام الرسمية والتصريحات الرسمية تقول عكس ذلك كالعادة منذ ستين عاماً)، وتورع الناس المحترمين عن الترشح في الانتخابات أو حتى التصويت لما يشوب العملية الانتخابية برمتها من سلوكيات تنفر الناس من المشاركة، فضلاً عن أن الجميع يعلمون أن الانتخابات في مصر نتائجها معروفة مقدماً ومحسومة للحزب الوطني بالضرورة، وأن

عملية التصويت ما هي إلا ديكور سخيف وإسباغ للشرعية على ممارسات غير شرعية .

وفي الانتخابات الأخيرة تم استبعاد كل التيارات والرموز المعارضة والمستقلة حتى بدا مجلس الشعب بدون معارضة حقيقية، وفقد القائمون على الانتخابات تلك الحنكة القديمة التي تميز بها من سبقهم من حبكة التزوير وإعطاء الفرصة لبعض المعارضين من باب الديكور وسد الذرائع وتحسين الصورة دوليّاً ، ويبدو أن شهية الحزب الوطني انفتحت بشكل غير منضبط ليبتلع كل المقاعد غير عابئ بالصورة أو الشكل أو الديكور، وليذهب الجميع إلى الجحيم، ولقد شهد الجميع حرق واستبدال الصناديق بالجملة، وتسويد البطاقات لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم ، واستبعاد الإشراف القضائي الحقيقي والمباشر لكي يتم التزوير بشكل سهل، ولكي يتم ذلك فلابد من الاستعانة بعدد كبير من البلطجية وأصحاب السوابق، وبلغ أجر البلطجي في اليوم الواحد ألف جنيه، ووظيفته هي ترويع الناخبين والسيطرة على محيط لجنة الانتخابات وتيسير عمليات التزوير .

وعلى الرغم من انضباط السلوك الانتخابي لدى المصريين في انتخابات النقابات والأندية الرياضية والاجتماعية، إلا أن الصورة تختلف تماماً في الانتخابات العامة (المحليات والشعب والشورى)، ويعود السبب إلى أن الانتخابات الأولى لا تتدخل فيها الحكومة وتخلو غالباً من التزوير لذلك يشعر الناخب بأن صوته مؤثر وله قيمة، أما في الانتخابات العامة فإن الجو يفسد تماماً بالتدخلات السلطوية ومحاولات التزوير ويبتعد الناس عن صناديق الانتخاب ويتركونها نهباً لإرادات عابثة فاسدة .

ولقد نادى كثير من الشرفاء والعقلاء بمقاطعة العملية الانتخابية من الأساس وذلك لعدم وجود ضمانات لانتخابات نظيفة وحقيقية، وقد ذهب البعض إلى النداء بإلغائها من الأساس والاعتراف بغياب الديمقراطية والحياة النيابية في مصر إلى أن تتوفر

الإرادة الشعبية وتتوافق معها الإرادة الحكومية (مختارة أو مضطرة) لإجراء انتخابات حقيقية وصادقة تغير وجه الحياة في مصر إلى الأفضل . (١)

وكان مجلس الشعب هو المتنفس الوحيد لقوى المعارضة ذات الشعبية الكبيرة بين الشعب المصري ، ورغم أن وجود المعارضة داخل المجالس الشعبية لم يمنع من تمرير أي قانون يريده الحزب الوطني كقانون الطوارئ ، والتعديلات الدستورية المقيتة .. إلا أن حرمان القوى الوطنية من المعارضة داخل قبة البرلمان قد حوَّل المعارضة إلى قوى ثائرة خارجه .

فرداً على تزوير الحزب الوطني للانتخابات البرلمانية بشكل فاضح لصالح أعضائه والعمل على إسقاطه ، عمداً ، رموز المعارضة ذات الشعبية الكاسحة فقد أُعْلن يوم الأحد ١٦/١/ ٢٠١١ عن قيام البرلمان الشعبي باعتباره الذراع المتقدمة للحركة الوطنية المصرية الساعية إلى تغيير سلمي شامل، حيث قال المؤسسون إنهم بصدد إعداد دستور جديد للبلاد يقوم على أربعة مبادئ هي المواطنة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والدولة المدنية.

وتضم قائمة مؤسسي البرلمان الشعبي ما يزيد على مائة من الشخصيات العامة في مصر بينهم نواب سابقون وأساتذة في القانون وممثلون عن القوى السياسية والحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني إضافة إلى صحفيين وإعلاميين وفنانين .

وأصدر أعضاء البرلمان بياناً أكد أن عزمهم على تحقيق الحرية للمصريين عن طريق المقاومة المدنية السلمية، والكفاح الشعبي والسياسي والقانوني لكشف وفضح التزوير، واكتساب ضمانات دستورية وقانونية لإجراء انتخابات حقيقية حرة ونزيهة، والتقدم نحو تغيير تستحقه مصر وتنتظره يستعيد لها مكانتها ودورها القيادي في أمتها.

وعندما سئل مبارك عن البرلمان الشعبي قال ساخراً : " خليهم يتسلوا " !

(1) د. محمد المهدي " أعظم خطيئتين في حياة المصريين " أون إسلام نت ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٠.

إلى هذا الحد من الصلف والكبر وصل الأمر بمبارك رأس النظام ما جعله يستخف برموز القوى الوطنية ذات الشعبية في المجتمع المصري .

لذا كان طبيعيّاً أن جميع البرلمانيين السابقين من الأحزاب والإخوان المسلمين الذين أسقطهم الحزب الوطني في الانتخابات الأخيرة كانوا في مقدمة من دعا إلى التظاهر يوم ٢٥ يناير ضد النظام المستبد الفاسد ، كما تصدروا هذه المظاهرات عند اندلاعها .

٣ـ سيناريو التوريث

قد يسأل سائل لماذا لجأ الحزب الوطني إلى التزوير السافر لانتخابات مجلسي الشعب والشورى رغم أن المعارضة السابقة لم تحل دون تمرير القوانين سيئة السمعة والإجابة ببساطة أن هذا المجلس هو الذي سيمرر الحكم من الأب لابنه من مبارك لجمال فلابد أن يكون جميع أعضاء مجلس الشعب ممن يصفقون لمسرحية التوريث عند عرضها وقد سبق الانتخابات المزورة التعديلات الدستورية ٢٠٠٧ التي وضعت شروطاً للترشح لمنصب رئيس الجمهورية لا تنطبق إلا على شخص واحد في جمهورية مصر العربية هو جمال مبارك .

وكانت القوى الوطنية تحلم باليوم الذي تتخلص فيه من سنوات طويلة من الاستبداد والفساد ومبارك إن عاش اليوم فلن يعيش للغد وقد بلغ من العمر أرذله لكن أن يرث جمال أباه في الحكم فهذا معناه سنوات أخرى لا يعلم إلا الله مداها من احتكار الحزب الوطني للحكم وثروات البلاد .

٤ـ بوليسية الدولة

الأصل أن يكون نظام الحكم في خدمة نظام الدولة وجموع شعبها ، ولكن منذ استبد عبد الناصر بحكم مصر عكس الأمر إذ جعل نظام الدولة وجماهير شعبها في خدمة النظام الحاكم وجمع كل السلطة في يده وحرم كل القوى والوطنية من المشاركة

obeikandl.com

فيها ، واستخدم كل صنوف العنف والقهر لتحقيق هذا فالاعتقال والتعذيب والفصل من العمل والمحاكم الاستثنائية ، والشرطة ، والجيش ، وأجهزة المخابرات، وأهل ثقة النظام في كل مواقع العمل كلها موجهة ضد أي شخص أو جماعة يختلف ، مجرد اختلاف ، مع النظام الحاكم .

وللأسف أصبحت هذه السياسة التي سنها عبد الناصر من ثوابت نظام الحكم في مصر ، وإن كان هناك اختلاف في النسبة وتنوع في الأساليب ، وإذا كانت الجماهير الغفيرة من المصريين في الحقبة الناصرية كانت مؤيدة للنظام الحاكم بفضل غيبة الحقائق ، وإخراس أصحاب الرأي ، وسطوة الإعلام الموجه ، وكاريزما الزعيم فإن الثورة التي شهدها الإعلام العربي والانفتاح على كافة الآراء والاتجاهات ، ومساحة الحرية التي أعطيت لأصحاب الرأي وعزوف الناس عن الإعلام الموجه ، وغياب كاريزما الزعيم ، والمنجزات الكبرى كل هذا أدى إلى فقدان مبارك ، خاصة في السنوات العشر الأخيرة ، لتأييد الجماهير مما ألجأه إلى إحكام القبضة الأمنية ، وتفعيل قانون الطوارئ المعمول به منذ هزيمة ١٩٦٧ هذا القانون الذي يعطي النظام الحاكم الحق في القبض على أي شخص ، وتعذيبه ، واعتقاله ، ومداهمة بيته دون إذن من النائب العام ، ودون تقديمه للمحكمة ودون منحه الحق في الدفاع ، ويظل هذا المتهم البريء شهوراً وسنوات ملقى في غياهب السجون دون محاكمة ودون أن يعرف أهله عنه شيئاً . وإن قدم لمحكمة يجبر على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها تحت التعذيب والتنكيل ، ولقد راح آلاف من المواطنين الشرفاء أصحاب الرأي أو المواطنين العاديين ضحية لقانون الطوارئ الجائر وجهاز أمن الدولة القائم على تنفيذه الذي أدخل الرعب في قلوب المصريين .

لكن لكل صبر نهاية ولكل احتمال حد فقد ضج الناس من قبضة الدولة الباطشة وجهاز أمنها الطاغي ولم يعد لديهم قدرة على الصبر والاحتمال أكثر من ذلك .

قالت منظمة العفو الدولية : " تحت ستار حالة الطوارئ، سُمح لقوات أمن الدولة في عهد الرئيس مبارك بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان دون خوف من الفحص أو العقاب."

ويذكر تقرير منظمة العفو الدولية : " أن ضباط مباحث أمن الدولة كانوا يستخدمون الاعتقال الإداري لاحتجاز أشخاص من منتقدي السلطات المصرية، ومن نشطاء حقوق الإنسان، والمشتبه بهم جنائياً، لفترات طويلة حسبما يحلو لهم، وبدون أن يعتزموا تقديمهم للمحاكمة أمام محاكم جنائية.

ولم تفصح السلطات مطلقاً عن عدد الذين اعتُقلوا إداريّاً. وتشير تقديرات منظمات محلية ودولية معنية بحقوق الإنسان إلى أن عدد الذين اعتُقلوا إدارياً خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس مبارك يتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف .

وفي مئات الحالات التي فحصتها منظمة العفو الدولية، لم يتم إبلاغ المعتقلين بسبب القبض عليهم، ولم يُسمح لكثيرين منهم بالاتصال بالعالم الخارجي أو بالحصول على مساعدة قانونية، كما اختفى بعضهم لعدة أشهر. وكان تعذيب المعتقلين أمراً معتاداً، بما في ذلك الصعق بالصدمات الكهربائية، والضرب، والتعليق، والجلد، والحرمان من النوم .

وفي مايو ٢٠١٠، أعلنت السلطات المصرية أن استخدام الاعتقال الإداري سوف يقتصر على منح جرائم الإرهاب والمخدرات، وهو الأمر الذي يحد بالتالي من نطاق تطبيق قانون الطوارئ. والواقع أن السلطات دأبت على استخدام صلاحيات الطوارئ لخنق حرية التعبير وحرية الاجتماع ولقمع المعارضة السياسية السلمية.(١)

(1) نقلاً عن موقع منظمة العفو الدولية بتاريخ 20 أبريل ٢٠١١

openkandil.com

٥ـ تصدير الغاز لإسرائيل

بدأت اتفاقية الغاز في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ حيث وقعت الحكومة المصرية اتفاقية مع إسرائيل تقضي بتصدير ١.٧ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل، لمدة ٢٠ عامًا، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتا و١.٥ دولار للمليون وحدة حرارية، بينما يصل سعر التكلفة ٢.٦٥ دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة ٣ سنوات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨م .

وقد صدرت عدة أحكام قضائية تقضي بوقف تصدير الغاز لإسرائيل، أولها حكم محكمة القضاء الإداري في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ بوقف قرار الحكومة بتصدير الغاز لعدة دول من بينها إسرائيل، وحدد قرار المحكمة سعر الغاز وكميته ومنع تغيير الأسعار لمدة ١٥ عامًا، بعد أن أقرت الحكومة آنذاك بأن سعر الغاز المصري المصدر لإسرائيل أقل بكثير من السعر العالمي .

وللمرة الثانية، يصدر حكم من محكمة القضاء الإداري في ٦ يناير ٢٠٠٩ باستمرار تنفيذ حكمها السابق بوقف تصدير الغاز بأسعار تقل عن الأسعار العالمية. لكن في ٢ فبراير ٢٠٠٩ قضت المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري بمنع تصدير الغاز لإسرائيل وقبلت الطعن الذي تقدمت به الحكومة لإلغاء الحكم . ثم تحكم نفس المحكمة – الإدارية العليا - في ٢٧ فبراير ٢٠١٠، حكمًا نهائيّاً وغير قابل للطعن، بعدم اختصاص القضاء بنظر الطعن على قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، باعتباره عملاً من أعمال السيادة .

وكان تصدير الغاز لإسرائيل بسعر أقل من سعر التكلفة في الوقت الذي يتصارع المصريون على الحصول على أنبوبة بوتاجاز تلك الأنبوبة التي يصل سعرها في أوقات الأزمات إلى أكثر من ٥٠ عاماً – من أهم الأسباب التي فجرت ثورة ٢٥ يناير مع غيرها من الأسباب الأخرى .

وفي مفاجأة من العيار الثقيل كشفت وثائق سرية نشرتها صحيفة الجريدة الكويتية أن جمال مبارك هو الذي أشرف على صفقة بيع الغاز لإسرائيل والتي تمت في عام ٢٠٠٥ وبعيداً عن الحكومة المصرية ليضمن جمال وشقيقه علاء مبارك ورجل الأعمال حسين سالم الحصول على عمولات ضخمة من الجانب الإسرائيلي بعد موافقتهم التامة على كل شروط الإسرائيليين، كشف موقع "نقودي.كوم."

وأشارت الصحيفة إلى أن خيانة وقعت بين الطرفين وأن جمال مبارك علم أن رجل الأعمال حسين سالم قد خدعه وحصل على نسبة أكبر من العمولات وهو ما كشفت عنه تقارير أمن الدولة مما أدى إلى نشوب شجار بين الطرفين ،وجاء في وثائق أمن الدولة التي تم تسريبها أن جمال مبارك وحسين سالم ووزير البترول الأسبق سامح فهمي قاموا بعمل صفقة بيع الغاز مقابل نسبة يأخذها كل منهم وطلب جمال مبارك أن يأخذ ١٠% أما حسين سالم فقد طلب ٥% وسامح فهمي ٥% ولكن الإدارة الإسرائيلية طلبت منهم تخفيض هذه النسب واتفقت مع حسين سالم على إقناع جمال مبارك بتخفيض النسبة التي سيحصل عليها إلى ٥% في المقابل سيقومون برفع نسبة حسن سالم إلى ٥% بعد أن كان مقرراً له الحصول على ١% فقط ، وهو ما اكتشفه جمال مبارك وأدى إلى قيامه بتوبيخ حسين سالم بشدة ،ولكن في النهاية تمت الصفقة مقابل حصول جمال مبارك على ٥% وحسين سالم على ٢.٥% وعلاء مبارك على ٢.٥ %.

٦ـ خالد سعيد

من أشهر ضحايا الدولة البوليسية خالد سعيد الذي توفي على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو ٢٠١٠، بعد أن تم ضربه وسحله حتى الموت أمام عدد من شهود العيان .

ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه في إعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.

ويصل إجمالي ضحايا عنف وزارة الداخلية المصرية لنحو ٣٥٠ شهيد في آخر ثلاث سنوات، حسب تقديرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان .

مما دعا إلى إنشاء الناشط الالكتروني وائل غنيم (١) صفحة (جروب) " كلنا خالد سعيد " على شبكة الفيس بوك الذي جذب تعاطف مئات الآلاف من المصريين والذي دعا ، كما دعت أحزاب وجماعات ومنظمات وحركات أخرى ، إلى مظاهرات ٢٥ يناير لتحرير مصر من الفساد وإسقاط نظام الرئيس مبارك . كما كان للصفحة أو المجموعة دور كبير في التنسيق بين الشبان ونقل صدى المواجهات مع رجال الأمن.

فالثورة عندما بدأت يوم ٢٥ يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا أو انضموا لصفحة (كلنا خالد سعيد) ثم تحولت إلى ثورة شاركت فيها جميع طوائف الشعب المصري.

٦ـ الثورة التونسية

هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها وقد توفي البوعزيزي الرابع من يناير ٢٠١١ نتيجة الحروق أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. أجبرت هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١ .

---

(1) وائل غنيم شاب مصري يعتقد كثيرون أنه أبرز مفجري ثورة ٢٥ يناير ، قال عن نفسه، في تصريح صحفي، أنه "مناضل كيبورد"، في تواضع أمام من قدموا أرواحهم في هذه الثورة،اعتقل بعد قيام الثورة بيومين وأفرج عنه يوم ٧ فبراير .
شكك البعض في مسئولية وائل غنيم عن إنشاء صفحة " كلنا خالد سعيد " .

وقد شجَّع نجاح الثورة التونسية القوى الوطنية المصرية على السعي لتغيير هذا النظام الفاسد ؛ فقد أعطتهم ثورة تونس أملاً في إمكانية التغيير السلمي للنظام الذي فقد شرعيته وزكمت رائحة فساده الأنوف .

وصايا الإخوان المسلمين العشر للإصلاح نظام مبارك

وضعت جماعة الإخوان عشرة مطالب بين يدي النظام الحاكم لتهدئة حالة الاحتقان في الشارع المصري مطالبين بضرورة تنفيذ هذه المطالب علي وجه السرعة حتى تتقي مصر ثورة شعبية ستكون أكثر ضراوة وأوسع أثرًا مما حدث في تونس علي حد وصفها وحددت الجماعة مطالبها في :

أولاً : إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على المصريين منذ ثلاثين عاماً خاصة وأنها لم تحقق الأمن ولم تمنع الجريمة طوال هذه السنين .

ثانياً : حل مجلس الشعب المزور بإصدار قرار جمهوري من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتكوين مجلس جديد يعبر عن إرادة الأمة ويحقق آمال وطموحات المصريين وتحت إشراف قضائي كامل.

ثالثاً : إجراء تعديلات دستورية لازمة وسريعة للمواد ٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ١٧٩ لضمان حرية الترشح وديمقراطية الاختيار في الانتخابات الرئاسية القادمة تحت الإشراف القضائي الكامل، وإلغاء التعارض الدستوري وتحقيق التوافق مع ثوابت وتاريخ وثقافة وحضارة هذا البلد العظيم.

رابعاً : العمل السريع والفعال على حل مشكلات المواطنين الحرجة كبداية لمسيرة إصلاح اقتصادي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية بتوفير السلع الضرورية والدواء وإصلاح منظومة التعليم والصحة، خاصة مع إمكانية توفر الموازنات اللازمة لذلك عبر:

الصناديق الخاصة التي تبلغ ميزانيتها أكثر من ١٢٠٠ مليار جنيه ويتحكم فيها الفساد.

مخصصات الوزراء وكبار رجال الدولة التي تعد بالمليارات.

وقف ضخ الغاز المصدر للصهاينة وإعادة النظر في سعره وتصديره إلى دول أخرى.

إعادة النظر في أسعار الأراضي التي تم تخصيصها لبعض رجال الأعمال وللفاسدين وسدنة النظام وهذه تقدر بمئات المليارات وبيع ما لم يستخدم منها بالمزاد العلني لصالح الشعب .

خامساً : إعادة النظر وفوراً في السياسة الخارجية المصرية وخاصة بالنسبة للصهاينة.

سادساً : الإفراج والعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وعن كل الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من محاكم استثنائية غير مختصة بمحاكمة المدنيين كمحاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية.

سابعاً : الاستجابة الفورية للمطالب الفئوية التي أعلنها ويطالب بها أصحابها منذ سنوات طويلة.

ثامناً : حرية تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار وإلغاء القيود على إصدار الصحف وعلى كل وسائل الإعلام.

تاسعاً : محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بصورة غير طبيعية خلال السنوات الماضية.

obeikandl.com

عاشراً : إعادة الحيوية إلى المجتمع الأهلي المصري وإلغاء تدخل الجهات الأمنية في كل الشئون الداخلية في الجامعات والمدارس والنقابات والأوقاف والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية .

وقالت الجماعة خلال رسالتها الإعلامية أن هذه المطالب تمثل الحد الأدنى الذي يمكن البناء عليه في المرحلة القادمة إذا كان النظام المصري جاد في الإصلاح وحريص علي الاستقرار، ويعمل علي تحقيق مصالح شعبه بشكل حقيقي .

وأكدت الجماعة أن المسكنات الإعلامية التي تستخدمها الحكومة لم تعد لها قيمة عند رجل الشارع الذي يعي ما يحدث من حوله دائماً .

وحمَّلت الجماعة–الحكومة وزر جرائم الانتحار خلال الأيام الماضية وقالت : إن إقدام بعض المصريين على ارتكاب كبيرة الانتحار التي شهدتها مصر خلال الأيام الثلاثة الماضية –على الرغم مما فيها من حرمة شرعية – كانت كلها احتجاجات على الممارسات الحكومية الخاطئة، ويتحمل الوزر الأكبر فيها النظام الحاكم وحذرت الجماعة من استمرار الأوضاع كما هي قائلة : استمر الحال على ما هو عليه فلا يستبعد حدوث ثورة شعبية، ولكن كما قال الإمام البنا: " ليست من صنعنا " ولكن لا نستطيع أن نمنعها؛ فالحريات العامة والعدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان والإصلاح السياسي؛ هي مسئولية السلطة، وإذا رأى الشعب جدية النظام في العمل على تحقيق مطالبه فذلك أدعى للاستقرار، ولكن الشعوب قد تنتفض حتى تعود لها حقوقها. (١)

آخر تقرير لأمن الدولة عن الوضع الراهن في مصر قبل الثورة

في ١٨ يناير ٢٠١١ أي قبل الثورة المصرية بـ ٧ أيام، أعد اللواء حسن عبد الرحمن الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة المنحل تقريراً رفعه إلى وزير الداخلية، يحذر فيه من أشياء كثيرة يخشى من مغبتها على استقرار الأحوال في مصر .

(1) نقلاً عن جريدة الدستور الأصلي بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١١

obeikandl.com

بدأ التقرير برصد ردود فعل الثورة التونسية على الدوائر السياسية والإعلامية المصرية، وأوضح التقرير أنه بالرغم من خصوصية الحالة التونسية، واستبعاد تكرار ما حدث في تونس بدول عربية أخرى خاصة مصر للعديد من الاعتبارات، فإن القراءة الصحيحة لتوجهات الأوضاع في المنطقة، تنذر بمخاطر حقيقية يتعذر معها الجزم بأن أيّاً من الدول العربية بمنأى عن الخطر، وذلك في ظل عدد من المعطيات من بينها الانقسامات التي يشهدها الوطن العربي، بدايةً من احتلال العراق، وانفصال جنوب السودان، والأزمة الفلسطينية، ومظاهر عدم الاستقرار في اليمن والأردن ولبنان.

واستند التقرير على آراء مراقبين ومحللين سياسيين، اعتبروا أن الوضع الراهن في مصر يحمل في طياته مخاطر حقيقية، قد لا تصل تبعاتها إلى ما آلت إليه الأوضاع بدولة تونس، إلا أنه لا يمكن إغفالها أو التهوين من احتمالات تطورها على نحو مفاجئ، يتعذر معه بلورة رؤية واضحة لنتائجها، خاصة مع معطيات الواقع المعيشي والتوتر الاجتماعي، والخروج على الشرعية، وزيادة المطالب القبطية .

وأضاف التقرير أن الوضع في مصر قد يقترب من تونس، بسبب زيادات الأسعار المتتالية وارتفاع رسوم الخدمات، ووقوع تجاوزات من قبل رجال الإدارات المحلية تجاه المواطنين، فضلاً عن تبنى العناصر " المدعومة خارجيّاً " بالتحالف مع كيانات وقوى غير شرعية مثل الدكتور محمد البرادعى، وجماعة الإخوان المحظورة في الدعوة لتنظيم مسيرة سلمية حاشدة، بحجة التنديد بتزوير انتخابات مجلس الشعب السابقة، والمطالبة بحل البرلمان .

أمن الدولة وتوصيات الخروج من الأزمة

وحدد تقرير أمن الدولة عدداً من التوصيات للخروج من ذلك، ولكي لا يتكرر المشهد التونسي في مصر، وتتنوع تلك التوصيات في المجالات المختلفة، فعلى

الصعيد الاقتصادي والاجتماعي يتطلب الأمر التوقف مرحليّاً عن اتخاذ أي إجراء أو خطورة من شأنها فرض أعباء جديدة على المواطنين، سواء في مجال أسعار السلع والمواد الغذائية، أو رسوم الخدمات مع تنشيط آلية الرقابة على الأسواق، لإحكام السيطرة على حركة الأسعار، والحيلولة دون حدوث أية زيادات جديدة وفى مقدمتها المواد الغذائية، والطاقة خاصة البنزين، وكذلك ضرورة أن تدرس الحكومة بشكل جاد زيادة الأجور والمرتبات، أو منح تيسيرات في مجال سداد رسوم الخدمات الحيوية والضرائب مع تنشيط الأجهزة الرقابية بالدولة من دورها لحماية المال العام، والتصدي لمحاولات الاستيلاء على أراضى الدولة، أو التحايل على القوانين لتحقيق مكاسب طائلة على حساب مصالح الغالبية.

أما على الصعيد السياسي، فقد أوصى التقرير بطرح بعض المثقفين رؤية لامتصاص مظاهر التوتر الطائفي، وإشاعة مناخ من التفاؤل تجاه ملامح الأوضاع الحزبية والسياسية، والتركيز على الإسراع في مناقشة قانون بناء دور العبادة الموحد، ودراسة تنفيذ عدد من الأحكام القضائية الخاصة ببطلان الانتخابات البرلمانية ببعض الدوائر، للدفع بعناصر جديدة من المعارضة لدخول البرلمان، لتعضيد مظاهر تواجد المعارضة به، والحرص على القضاء على أية شائعات للحيلولة دون استغلالها في الإثارة والتصعيد جماهيرياً.

الجانب الأهم في التوصيات السياسية، هو بحث عقد مؤتمر عام تشارك فيه جميع الأحزاب القائمة، ويدرج على جدول أعماله الملفات الهامة مثل: «سبل إصلاح منظومة التعليم، والنهوض بمستوى الرعاية الصحية – مشكلات الأقباط - التداعيات المحتملة لانفصال جنوب السودان – مشكلة مياه النيل»، وكذلك دراسة تعيين نائب لرئيس الجمهورية، باعتبار أن تلك الخطوة في هذا التوقيت تهدئ من مخاوف الكثيرين على مستقبل الأوضاع بالبلاد، وتصادر التكهنات والتوقعات التي تجنح إلى الرهان

Openkandil.com

على قرب حدوث فراغ سياسي، أو تروج لإصرار النظام على توريث الحكم، بهدف التحريض عليه ومحاولة النيل منه . (١)

هذا هو التقرير الذي رفعه حسن عبد الرحمن لوزيره حبيب العادلي الذي رفعه بدوره إلى القيادات السياسية التي تتمثل في ذلك الوقت في زكريا عزمي ، وصفوت الشريف ، وجمال مبارك ، وأنس الفقي ، وسوزان مبارك .

أما مبارك نفسه فقد اعتزل السياسة بعد وفاة حفيده محمد ١٩ / ٥ / ٢٠٠٩ وأصبح ديكوراً تاركاً أمر إدارة الدولة لزكريا ، والشريف ، وجمال والفقي وسوزان، ولم يعبأ هؤلاء بتقرير جهاز أمن الدولة ، ولم يردوا على العادلي إلا بتوصيته بالمزيد من الإجراءات الأمنية لقمع أية محاولة للخروج عن النظام .

ولم يكد يمر أسبوع على هذا التقرير حتى انتفض الشعب المصري، وصنع ثورته، وحقق إنجازات حقيقية، وتغييرات جذرية في الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية .

***

(1) نقلاً عن جريدة اليوم السابع بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠١١ .

obeikandl.com